ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

تونس..
اختبار استعادة الدولة

- اتساع الصراعات الإثيوبية.. التفكك قد لا يكون مستبعدًا
- المنع الاستباقي للغشّ في الامتحانات بين مصر والعالم
- لماذا لا تعكس بورصة مصر مؤشرات الأداء الاقتصادي؟
- مصر والأولمبياد.. كيف تطورت البنية التحتية الرياضية؟

AUG 2021
العدد (30)
ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

/ecsstudies

ecss.com.eg

تقديرات مصرية

تونس..
اختبار استعادة الدولة

ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

منسق عام
أميرة طارق

إخراج فني
أحمد حسني

في هذا العدد ..

تونس.. اختبار استعادة الدولة

ملف العدد

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (30) - 15 أغسطس 2021

المحتويات

الافتتاحية 8

- "الفيروس الإخواني" واختبار الديمقراطية

قضايا دولية 10

- هل تكفي الاستجابة الدوليّة للحد من التهديد المناخي؟

ملف العدد 16

تونس.. اختبار استعادة الدولة

- الإخوان والربيع العربي.. بوادر السقوط الأخير في تونس
- دستور تونس.. صلاحيات متداخلة تعرقل أداء الدولة
- حسابات القوى السياسية التونسية بين التأييد والمناورة
- تدهور اقتصاد تونس يمهد الشارع لقرارات "قيس سعيد"
- اقتصاد مأزوم بعد عقد من الثورة.. مؤشرات تونسية

قضايا السياسات العامة 42

- المنع الاستباقي للغشّ في الامتحانات بين مصر والعالم
- لماذا لا تعكس بورصة مصر مؤشرات الأداء الاقتصادي؟

قضايا نوعية 54

- الأزمة الاقتصادية تُفاقِم خطر الاضطرابات في لبنان
- مصر والأولمبياد.. كيف تطورت البنية التحتية الرياضية؟

كيف يفكر العالم؟ 66

- اتساع الصراعات الإثيوبية.. التفكك قد لا يكون مستبعدًا

الافتتاحية

"الفيروس الإخواني" واختبار الديمقراطية

* د. جمال عبدالجواد

الحدث التونسي هو الأكبر بلا منازع هذه الأيام، وقد فرض نفسه على هذا العدد من تقديرات مصرية. تونس بلد مسالم، لم تدخل حربًا واحدة منذ الاستقلال، ولم تكن أبدًا طرفًا في محاور استراتيجية متنافسة. في هذا البلد الفريد يجري في هذه الأيام اختبار عديد النظريات المتعلقة بالتطور السياسي في منطقتنا. على أرض تونس تتعرض نظريات السياسة والحكم والديمقراطية والعقائد السياسية والدين والسياسة لاختبار كبير.

ليس لدى العرب صفات وراثية تمنعهم عن الديمقراطية. غير أن مجتمعات العرب أصابها فيروس خبيث اسمه الإسلام السياسي والإخوان المسلمون، وهو فيروس يجعل الجسم الاجتماعي والسياسي العربي لافظًا للديمقراطية. يتخفى الفيروس الإخواني في شكل أحزاب تدعي الاعتدال والسلمية والتعددية، غير أن هذا ليس سوى حيلة تستهدف خداع أجهزة إنتاج الأجسام المضادة، حتى يتمكن الفيروس من اختراق جسد وعقل المجتمع.

تبدأ الآثار المدمّرة للفيروس الإخواني مبكرًا، عندما يتمكن الفكر الإخواني من اختراق عقول أعداد كبيرة من الشباب، فيخسر المجتمع جهود هؤلاء، الذي يتحولون من قوة إبداع وتجديد، إلى قوة محافظة رجعية، تشد المجتمع إلى الوراء. عند لحظة معينة يكتشف المجتمع مخاطر الفيروس الإخواني، وينقسم بين مخدوع ومقاوم، ويحتدم الصراع بين الفريقين.

في هذه المرحلة يدخل المجتمع في اختبار جديد، يدور حول ما إذا كان يمكن بناء الديمقراطية في مجتمع يعاني من انقسام واستقطاب أيديولوجي. لقد علمتنا التجربة الغربية أن الديمقراطية تكون فعّالة في حل خلافات السياسة بين متشابهين يقفون على نفس الأرضية الفلسفية، رغم اختلاف برامجهم السياسية، وأنه كلما اتسعت الفجوة الأيديولوجية بين المتنافسين، تحولت السياسة إلى مباراة صفرية، يسعى فيها كل طرف لإلغاء الفريق الآخر، لا إلى اقتسام السلطة معه ومشاركته فيها. أليست هذه هي دروس النازية والفاشية والحرب الأهلية الأمريكية؟.

الاختيار بين حكومة كفؤة فعالة، وبين نظام حكم يتخفى وراء مسوح الديمقراطية من أجل الحفاظ على المكاسب الخاصة لنخب سياسية، هو اختبار آخر يواجه الديمقراطية العربية في تونس. لقد جرت الإساءة للديمقراطية كثيرًا في العالم العربي عندما تحولت في تجربة خاضها الإسلاميون، إلى مسخ عاجز عن الإنجاز وحل مشكلات الناس. وفي بلاد يعاني الأغلبية من الشعب فيها من احتياجات اقتصادية واجتماعية أساسية؛ فإن رفع شعارات الحرية لا تكفي لإقناع الناس بمواصلة القبول بنقص الوظائف والخدمات والإفقار. وعندما يوضع حق النخب في التمتع بحرية التعبير مقابل حق الناس في حياة كريمة، فإن الاختيار لا يحتاج إلى تردد.

في تونس يجري اختبار النظريات القائلة بأولوية الديمقراطية، وتلك القائلة بضرورة توافر شروط مسبقة لتحقق الديمقراطية. هل كل المجتمعات لديها قابلية متساوية للديمقراطية؟ وهل النظام الديمقراطي هو الطريق لحل مشكلات المجتمع؟ أم أن الديمقراطية هي نتيجة وليست سببًا، وأن توافر شروط معينة، سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، هو أمر ضروري لظهور ديمقراطية فعّالة مستدامة؟.

المؤكّد في كل هذا هو أن لكل بلد خصوصيته وتجربته الفريدة، وأنه لا يمكن استنساخ تجربة أي بلد في بلد آخر، فلا تجارب وخبرات أوروبا قابلة للاستنساخ في العالم العربي، ولا تجارب المشرق العربي قابلة للاستنساخ في المغرب، وأنه علينا إفساح المجال لتمكين الشعب التونسي من استكمال تجربته الخاصة، التي سنتعلم الكثير من دروسها، حتى لو كان استنساخها هي أيضًا أمرًا غير ممكن.

انعدام فاعلية

لم ينشغل العالم العربي بتونس وحدها، ولكنه انشغل أيضًا بلبنان، الذي تتعمق أزمته يومًا بعد آخر. ورغم أن المظهر الاقتصادي هو الغالب على الأزمة اللبنانية، إلا أن الصلة بين الاقتصاد والسياسة في لبنان شديدة الوضوح. ففي لبنان دخل النظام السياسي التعددي في أزمة انعدام فاعلية عميقة. ففي تونس ولبنان تتمتع أطراف كثيرة بالقدرة على الاعتراض والتعطيل، لكن لا يوجد طرف أو تكتل قادر على التصدي للقيادة، والنتيجة هي حالة تعطيل الجميع للجميع، وعجز شامل عن الأداء. مرة أخرى، إنه التناقض الذي وقعت فيه النظم العربية شبه الديمقراطية، بين حق النخب في التعبير والمناورة والمراوغة، وحق الناس في العيش الكريم الآمن.

انشغل العالم أجمع بالحدث التونسي، لكنه انشغل أيضًا بأحداث وتطورات شديدة الأهمية. التغير المناخي هو قضية تشغل العالم منذ عقدين على الأقل؛ إلا أن تزامن ظواهر مناخية متطرفة في مناطق متفرقة من العالم قد أضفى على قضية التغير المناخي إلحاحًا وإقناعًا لا تتمتع به طوال الوقت. فقد أغرقت الفيضانات الصين ووسط أوروبا، واشتعلت حرائق الغابات في شرق المتوسط والبلقان وسيبيريا، وارتفعت الحرارة إلى مستويات غير مسبوقة ولفترات طويلة في بلاد باردة في شمال أوروبا، فيما ضرب الجفاف، ومعه جاء نقص الغذاء، جزيرة مدغشقر، أحد أهم خزانات التنوع البيولوجي في العالم.

التزامن بين كل هذه الظواهر أعاد إلى الواجهة فعالية الجهود الدولية لمكافحة التغير المناخي. من حسن الحظ أن قدرًا من التوافق الدولي يبدو متحققًا في هذا المجال، لكن ما زالت الشكوك تحوم بشأن ما إذا كانت حكومات العالم ستَفِي بالتزاماتها هذه المرة، وما إذا كانت تستطيع الارتقاء بأفعالها إلى مستوى البلاغة البيئية التي تتحدث بها. لقد كسبت قضية التغير المناخي زخمًا كبيرًا مع انتخاب الرئيس الأمريكي بايدن، فهل ستنجح الولايات المتحدة في عهده في قيادة العالم في الاتجاه البيئي السليم؟.

لقد أظهرت الطبيعة جبروتًا وقسوة أزهقت حياة الكثيرين، ودمرت ثروات استغرق الناس عقودًا طويلة لبنائها. لكن ماذا عن قيام البشر بتدمير بلادهم بأنفسهم، وماذا عن تورط حكام ائتمنهم الناس لقيادة البلاد والعباد إلى برّ الأمان، في تدمير البلاد؟!. هذا هو ما يحدث في إثيوبيا تحت حكم رئيس الوزراء آبي أحمد. إثيوبيا هي برميل بارود، يضم كل أنواع المتفجرات العرقية والدينية والقومية، وعندما شنت الحكومة حربًا على إقليم تيجراي، فإن أقل وصف لما فعلته هو أنها أشعلت النار في مستودع البارود، فمن تيجراي تأخذ النار في الانتشار إلى أقاليم إضافية في إثيوبيا، وهو ما نجد له تحليلًا في هذا العدد.

في مصر لفت الغش في امتحانات الثانوية العامة الأنظار، بعد أن أصبح قضية أخلاقية واجتماعية شديدة الخطورة، تهدد مصداقية وجدارة نظام التقويم التعليمي برمته. الغش ليس ظاهرة مصرية فقط، فهو مشكلة تؤرق عددًا كبيرًا من دول العالم، حتى إن بعضها لجأ لإصدار أحكام بالحبس على تلاميذ متورطين في الغش، في محاولة لردع الغشاشين المحتملين.

المشكلة هي أن التقدم التكنولوجي السريع قد جعل الغش في الامتحانات أكثر سهولة بكثير. وبقدر ما يجب تكثيف استخدام التكنولوجيا الحديثة لمحاربة الغشاشين بنفس سلاحهم، فإنه لا مهرب من إعادة تشكيل عقول وقلوب الكثيرين لكسبهم في الحرب على الغش، ولتمكينهم من إدراك الفساد الأخلاقي لطريقتهم في التفكير، وما يمكن أن تؤدي إليه هذه الطريقة من تقويض للمجتمع، عبر تدمير قيم العدالة والكفاءة والنزاهة. أتحدث عن طلاب وأولياء أمور يرون أن الغش هو ممارسة فردية ليست لها صلة بالمجتمع، وأنه إجراء يسهل الحياة لتلاميذ أبرياء يعانون من بعض الصعوبات، وهي رؤية فاسدة يجب محاربتها بلا هوادة.

قضايا دولية

1 هل تكفي الاستجابة الدوليّة للحد من التهديد المناخي؟

شهدت العديد من مناطق العالم تهديدات مناخية متصاعدة تمثّلت بعض مظاهرها في موجات موسمية من الأمطار والفيضانات، والجفاف وحرائق الغابات، بشكل غير معتادٍ، حيث اختلفت في شدتها ونطاق انتشارها، وحدوثها بشكل مفاجئ في بعض المناطق. ويثير ذلك الأمر تساؤلًا حول مدى كفاية الاستجابات الدولية لكبح جماح تداعيات التغير المناخي التي باتت تستدعي تجاوز معضلة عدم التوافق، خاصة من قبل القوى الصناعية، حول آليات الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (30) - 15 أغسطس 2021

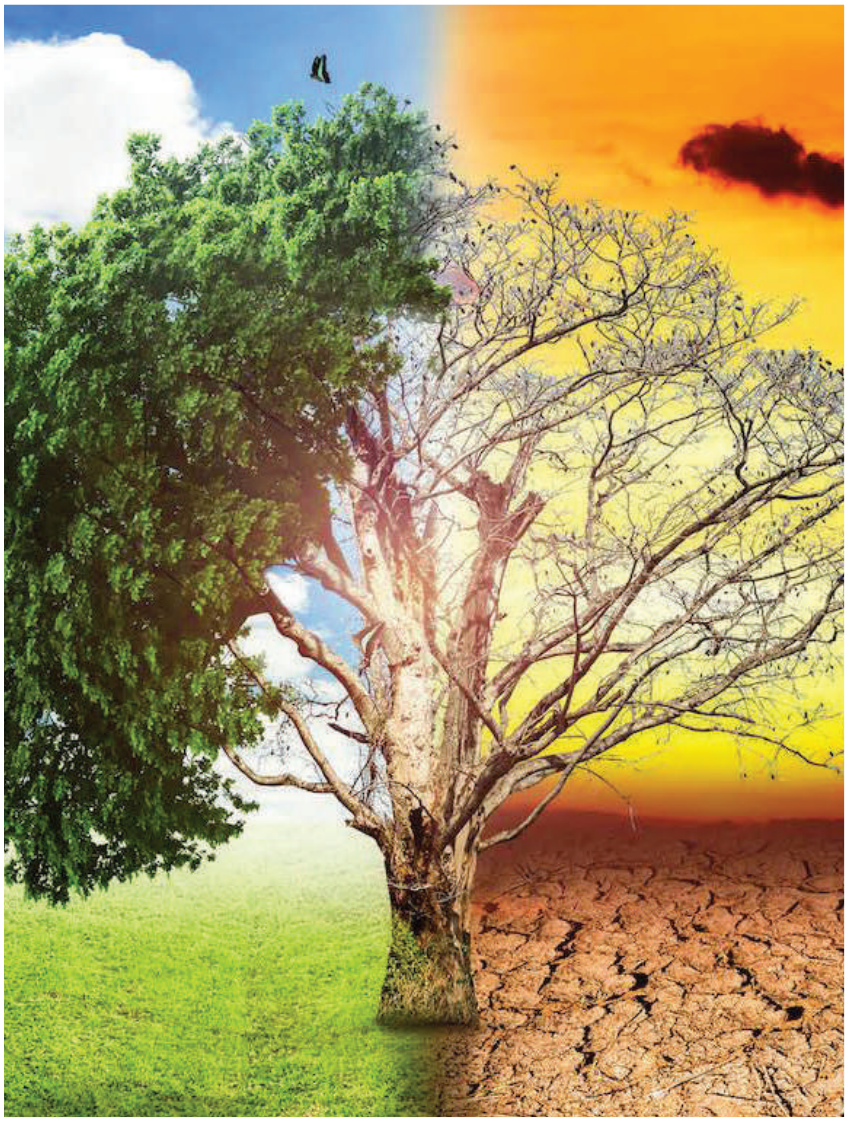

هل تكفي الاستجابة الدوليّة للحد من التهديد المناخي؟

* آية عبدالعزيز
باحث بوحدة الدراسات الأوروبية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهدت العديد من مناطق العالم تهديدات مناخية متصاعدة تمثّلت بعض مظاهرها في موجات موسمية من الأمطار والفيضانات، والجفاف وحرائق الغابات، بشكل غير معتادٍ، حيث اختلفت في شدتها ونطاق انتشارها، وحدوثها بشكل مفاجئ في بعض المناطق. ويثير ذلك الأمر تساؤلًا حول مدى كفاية الاستجابات الدولية لكبح جماح تداعيات التغير المناخي التي باتت تستدعي تجاوز معضلة عدم التوافق، خاصة من قبل القوى الصناعية، حول آليات الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري.

مؤشرات التصاعد

- **سقوط الأمطار:** تضررت ألمانيا وبلجيكا من تزايد سقوط الأمطار بدءًا من 13 يوليو 2021، حيث أدت إلى انهيارات أرضية، وتدمير عشرات الآلاف من المنازل، وجرفت السيارات نتيجة غمر المياه للشوارع، وعزل مناطق بأكملها بدون إمدادات كهرباء. فعلى سبيل المثال، انقطعت الكهرباء عن قرابة 37 ألف منزل في بلجيكا، وأودت بحياة العديد من المواطنين، فحتى 20 يوليو توفي 165 شخصًا في ألمانيا، و31 في بلجيكا، ومن المتوقع زيادة في أعداد الضحايا والمفقودين أو الذين يتعذر الوصول إليهم نتيجة حدوث الفيضانات المفاجئة التي تزامنت مع الأمطار.

- **فيضانات مفاجئة:** أسفرت الأمطار التي استمرت قرابة شهرين في بعض المناطق في أوروبا الغربية عن حدوث فيضانات مدمرة أضرت بألمانيا وبلجيكيا وسويسرا وهولندا ولوكسمبورج والمملكة المتحدة، وأسفرت عن تدمير المنازل والبنية التحتية، وشلل في وسائل النقل، وسقوط عشرات الضحايا، وذلك خلال يومي 14/15 يوليو 2021. كما تسببت الفيضانات التي اجتاحت وسط الصين في سقوط عشرات الضحايا والمفقودين، وإغلاق الطرق الرئيسية، وإلغاء الرحلات الجوية، وإجلاء حوالي 10 آلاف شخص من مقاطعة خنان الصينية إلى ملاجئ لحمايتهم، فيما تضررت مزارع الخنازير والمحاصيل الزراعية. وتعرضت أيضًا مدينة سوتشي الروسية في 23 يوليو لفيضانات مفاجئة، عطلت إمدادات الطاقة في 6 مناطق، وأوضحت وزارة حالات الطوارئ الروسية لإقليم كراسنودار أن 52.6 ملم من الأمطار سقطت في ساعة واحدة في سوتشي. وامتدت الفيضانات إلى مناطق واقعة على البحر الأسود في تركيا، خاصة في منطقتي أرهافي ومورغول وفي مقاطقة أرتفين وريزي.

- **ارتفاع درجات الحرارة:** واجهت دول أوروبا الشمالية موجة حارة شديدة، حيث سجلت بعض المدن في جنوب فنلندا أطول موجة حر تشهدها البلاد منذ عام 1961، التي استمرت لمدة 27 يومًا متتاليًا خلال شهري يونيو ويوليو 2021، إذ وصلت درجات الحرارة إلى أعلى من 25 درجة مئوية. فيما بلغت درجة حرارة خليج فنلندا الواقع في بحر البلطيق 26.6 درجة مئوية، ليكون بذلك الأكثر دفئًا منذ بدء التسجيل منذ 20 عامًا. كما تعرض غرب الولايات المتحدة وكندا في نهاية شهر يونيو إلى ارتفاع في درجات الحرارة وصلت إلى أعلى من 49.6 درجة مئوية، وأدت إلى اشتعال حرائق الغابات. أيضًا شهدت بعض المدن في ليبيا والهند وباكستان موجة حارة قياسية.

- **حرائق الغابات:** أسفر ارتفاع درجات الحرارة عن اندلاع الحرائق في بعض المناطق بالولايات المتحدة التي وصلت إلى 37 ألفًا وتسعة حرائق في جميع أنحاء البلاد، مما أدى إلى حرق ما يقرب من 3.4 ملايين فدان مثل حرائق كاليفورنيا، حيث توجد 6 حرائق نشطة وكبيرة أحرقت ما يقرب من 347 ألفًا و616 فدانًا. وفي تركيا، يوجد ما يقرب من 14 حريقًا في غابات على طول ساحل المتوسط التركي. أما في إيطاليا، فتتزايد حدة الحرائق في مناطق بجزيرة سردينيا، مما أدى لإجلاء المئات من المواطنين. فيما نشبت الحرائق

في شمال لبنان في غابات عكار، وما زالت نشطة وتقترب من المناطق السكنية والأراضي الزراعية، وامتدت النيران إلى قرية القبيات بسوريا في نهاية يوليو 2021.

- **الجفاف والصقيع:** نتج عن الاحتباس الحراري تزايد موجات الجفاف مما أدى إلى تلف المحاصيل، وتجلى ذلك في كندا وشمال الولايات المتحدة، ودفع المزارعين إلى بيع محصول القمح والشعير كأعلاف للماشية، بالرغم من أنها كانت مصدرًا لصناعة دقيق الخبز. وفيما يتعلق بالصقيع، فقد أثر على أشجار البن الصغيرة في البرازيل مما أدى إلى ارتفاع أسعاره بشكل كبير.

- **ذوبان الجليد:** أدّى ارتفاع درجات الحرارة إلى ذوبان الجليد في القطب الشمالي بما في ذلك جرينلاند، فوفقًا لبعض الدراسات الحديثة فقدت الأرض 28 تريليون طن من الجليد منذ منتصف التسعينيات. وخلال يوليو 2021، زاد ذوبان معظم النصف الشرقي من جرينلاند وصولًا إلى الطرف الجنوبي؛ حيث فقدت أكثر من 8.5 مليارات من الكتلة السطحية لها، وتقدر بأنها تكفي لتغطية ولاية فلوريدا بأكملها.

استجابات دولية

- واجهت الدول المتضررة تداعيات التغيرات المناخية المدمرة، لكن مع خروج الوضع عن السيطرة، طالبت بعض الدول بمساعدات خارجية للتغلب على الوضع الراهن مثل اليونان وقبرص اللتين طلبتا المساعدة من الدول الأوروبية وفقًا لاتفاقيات الحماية المدنية للاتحاد الأوروبي للسيطرة على الحرائق. فيما أرسل عدد من الدول الأوروبية -مثل إيطاليا وألمانيا وفرنسا- مساعدات ورجال إطفاء إلى السويد لمواجهة الحرائق.

- سعت القوى الدولية إلى مواجهة التهديدات المتزايدة التي سببتها التغيرات المناخية في الآونة الأخيرة، إذ عقدت الإدارة الأمريكية بقيادة "جو بايدن" قمة افتراضية للمناخ يومي 22-23 أبريل 2021، التي ضمت 40 من زعماء العالم، تعهد خلالها "بايدن" بخفض انبعاثات الكربون بحلول 2030، بنسبة تتراوح بين 50-52% مقارنة بمستويات عام 2005، حفاظًا على درجة حرارة الأرض بما لا يتجاوز 1.5 درجة مئوية. وقد سبق أن انضم "بايدن" لاتفاق باريس بمجرد توليه منصبه لإعادة الثقة في الولايات المتحدة، بعد انسحاب إدارة "دونالد ترامب" منها.

- تبنى الاتحاد الأوروبي سياسات ترتكز على التعاون متعدد الأطراف تجلت في إعلان المفوضية الأوروبية، في 14 يوليو 2021، عن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى جعل سياسات الاتحاد للمناخ والطاقة والنقل والضرائب مناسبة لخفض صافي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 55٪ على الأقل بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 1990. وسبق ذلك أن طرحت رئيسة المفوضية الأوروبية "أورسولا فون دير لاين" ما يُعرف باسم "الصفقة الخضراء"، في ديسمبر 2019، لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بحلول عام 2050، بالتوازي مع الحفاظ على الاقتصاد الأوروبي بشكل مستدام. كما تم الربط بين خطة التعافي الأوروبية من (كوفيد- 19) والتحول الأخضر تأكيدًا على تنفيذ هدف الاتحاد الأوروبي ليكون محايدًا مناخيًا.

- ثمة اتفاقات دولية لمكافحة التغير المناخي، مثل اتفاقية الأمم المتحدة للمناخ المتفق عليها في عام 1992، التي تهدف إلى منع التدخل في نظام المناخ العالمي من قبل الإنسان، واتفاق باريس الذي يُعد نتاجًا للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة

لتغير المناخ في ديسمبر 2015، ودخل حيز التنفيذ في 4 نوفمبر 2016 باعتباره أول اتفاق عالمي ملزم قانونًا للاستجابة للتغيرات المناخية، وداعمًا للاستقرار المستدام منخفض الكربون. وبروتوكول كيوتو الملزم قانونًا لخفض الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري في العالم. ووفقًا له تم الاتفاق على فترتي التزام: الأولى من 2012-2008 التي تساهم في إلزام الدول الصناعية بخفض الانبعاثات بمتوسط 5% أقل من مستويات عام 1990. والثانية من 2020-2013 التي تنص على التزام الأطراف التي انضمت إلى هذه الفترة بتقليل الانبعاثات بنسبة 18% على الأقل دون مستويات عام 1990.

- استمرارًا لهذه الجهود الدولية، من المقرر عقد المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن التغير المناخي بمدينة جلاسكو خلال الفترة ما بين 12-1 نوفمبر 2021، بعد أن تم تأجيله بسبب أزمة (كوفيد- 19)، وهي قمة سنوية تضم 197 دولة لمناقشة التغيرات المناخية وتداعياتها. لذا، من المتوقع أن يتم اتخاذ قرارات جديدة يمكن من خلالها احتواء التأثيرات المتنامية للتغيرات المناخية، بحيث تكون كافية للحد من الاحتباس الحراري، وضمان الحفاظ على درجة حرارة الأرض عند نقطة معينة، خاصة بعد أن فشل اجتماع وزراء البيئة والطاقة بدول مجموعة العشرين في نابولي بإيطاليا في 22 يوليو 2021، في إحراز تقدم لمعالجة التغيرات المناخية إثر امتناع مجموعة من الدول الأعضاء عن تقديم التزامات مستقبلية حاسمة.

جهود ليست كافية

- برغم جهود الدول والحكومات في مجال التغير المناخي؛ إلا أن العالم ما يزال يواجه العديد من التهديدات غير التقليدية الناجمة عن هذا التغير، نتيجة عدم التوافق الدولي حول سبل وآليات المواجهة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، وخاصة من قبل القوى الصناعية الكبرى التي تتعامل مع القضية كأنها شأن داخلي فقط، مع توظيفها على الصعيد الخارجي بما يتوافق مع مصالحها، ويعزز مكانتها في قيادة النظام العالمي مُتجاهلة الدول النامية التي أصبحت أكثر تضررًا رغم أنها ليست مصدرًا رئيسيًا للانبعاثات.

- أما فيما يتعلق بالتحول الأخضر للاقتصادات الوطنية وكآلية في سياق التعافي من أزمة الفيروس التاجي، فما تزال هناك تحديات تكمن في كيفية مواءمة هذه الدول بين تحقيق أولوياتها الاقتصادية والتحول الأخضر، خاصة أنها ستطلب تغييرًا في النهج والسياسات الراهنة في كافة القطاعات الصناعية، والاعتماد على مصادر صديقة للبيئة، وكيفية التعامل مع حالة التباين بشأن الطاقة النووية في مزيج الطاقة المستقبلي في الاتحاد الأوروبي، وبشأن كيفية التقليل من الانبعاثات الكربونية.

ملف العدد

تـونـــس..
اختبار استعادة الدولة

/ecsstudies
ecss.com.eg

1 الإخوان والربيع العربي.. بوادر السقوط الأخير في تونس

2 دستور تونس.. صلاحيات متداخلة تعرقل أداء الدولة

3 حسابات القوى السياسية التونسية بين التأييد والمناورة

4 تدهور اقتصاد تونس يمهد الشارع لقرارات «قيس سعيد»

5 اقتصاد مأزوم بعد عقد من الثورة.. مؤشرات تونسية

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (30) - 15 أغسطس 2021

1 الإخوان والربيع العربي.. بوادر السقوط الأخير في تونس

* أ.ياسر رزق
الكاتب الصحفي

حينما تبرق السماء تتهيأ الآذان لسماع هزيم الرعد، فما جرى في مصر يوم 30 يونيو 2013، كان لمعان برق يعلن هزيمة المشروع الإخواني في المنطقة العربية بأسرها، وليس فقط دول ما يسمى بـ"الربيع العربي". وما يجري في تونس بداية من يوم 25 يوليو 2021، هو دوي رعد، له أصداء ستُسمع حتمًا في ليبيا التي تستعد لانتخابات رئاسية وتشريعية يوم 24 ديسمبر المقبل. ففي الظواهر الطبيعية، يستدل بتكرار العادة على الاعتقاد بتجددها، مثل شروق الشمس في كل صباح. وفي العلوم الإنسانية، لا يمكنك توقع نتائج مختلفة لنفس المقدمات. من ثم، فإن التنبؤ بمستقبل حركة الأحداث في تونس، في ضوء المعطيات الموجودة، لا يعد قفزًا على واقع ما زلنا نرصد وقائعه.

استغلال الانتفاضات

- الظاهر من مقارنة الانفجار المصري المتسلسل منذ الأسابيع الأولى لصعود الإخوان إلى سدة الرئاسة، وحتى بلوغ ذروته يوم الثلاثين من يونيو 2013، بالانفجار التونسي الذي لم يصل بعد إلى ذروته؛ أن جماعة الإخوان برداء حركة النهضة في تونس لم تتعلم من تجربتها برداء حزب "الحرية والعدالة" في مصر كأنها أسرة "بوربون" جديدة في زي أهل وعشيرة، تلك التي لم تنسَ شيئًا من نهجها في الحكم في فرنسا الذي أدى إلى انفجار ثورة 1789، ولم تتعلم حين عادت إلى الحكم الدرس من تلك الثورة فكان سقوطها أمرًا محتومًا.

- جاءت انتفاضات الغضب "الربيع العربي" لتعبدالطريق أمام جماعة الإخوان، كي تحقق حلمًا لها طال انتظاره أكثر من 80 عامًا للوصول إلى الحكم في المنطقة العربية، عبر الآليات الديمقراطية، بعدما فشلت مساعيها في القفز إلى السلطة عبر المؤامرات والاغتيال، بالأخصّ في عهدي عبدالناصر والسادات. وكان ذلك الطريق ممهدًا عبر تأييد من قوى كبرى، بالأخص الولايات المتحدة، التي وجدت فيها نموذجًا لـ"إسلام معتدل" يختلف عن "الإسلام المسلح" الذي خاض حربًا ضد قوى الدولة الجزائرية خلال سنوات التسعينيات ولقي هزيمة كاسحة.

- حظي ذلك النموذج الإخواني بتعاطف شعبي في ظل تغييب القوى السياسية المدنية بالمنطقة العربية، كما أنه لا يجد غضاضة في الاعتراف بإسرائيل، ويستطيع أن يبيع صفقة تسوية سلمية للقضية الفلسطينية تنطوي على تنازلات إقليمية للرأي العام العربي والإسلامي. عزز من ذلك وجود نماذج تنموية على يد حزب "العدالة والتنمية" الإخواني في تركيا بزعامة رجب طيب أردوغان، ومهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا ذي المرجعية الفكرية الإسلاموية.

- استفاد الإخوان في طريقهم إلى السلطة من سياسات انتهجتها النظم التي أطاحت بها رياح "الربيع العربي"، حيث اعتمدت على التنكيل بالمعارضين وإغلاق الأفق السياسي، مع استشراء الفساد، وتغييب العدالة الاجتماعية، حتى في دول كانت تحقق نموًا اقتصاديًا مرتفعًا كتونس ومصر، وفاقم تلك السياسات أن النظم القومية التي يحكمها قادة ينتمون إلى خلفيات عسكرية سعوا إلى توريث الحكم أو ترتيب توريثه إلى أنجالهم في سوريا ومصر وليبيا واليمن، وجعلت تلك النظم من جماعات الإخوان -في أحاديثها المعلنة وفي مباحثاتها مع قادة الغرب- خصمًا لها ونقيضًا لنهجها وسياساتها، فكانت الجماعة -بطبائع الأمور- هي البديل لها عند سقوطها.

- أدت الطبيعة القبلية في اليمن وليبيا والتركيبة الإثنية في سوريا، مع اعتماد الجيوش على عنصري القبائلية والطائفية، فضلًا عن المصالح الجيواستراتيجية المتصارعة للقوى الكبرى والإقليمية غير العربية؛ إلى دخول الدول الثلاث إلى منعطف حرب طاحنة تقوم على معارك بين أطراف محلية وهجينة مدعومة من قوى خارجية، أو بعمل مباشر من جيوش كبرى ومليشيات متعددة الجنسيات.

الصعود إلى السلطة

- على خلاف تلك الدول الثلاث، كان الأمر مختلفًا في الحالتين المصرية والتونسية، فلم تكن ثمة اعتبارات قبلية أو جهوية أو إثنية تهدد تماسك المجتمع في البلدين؛ إذ كانت الثورتان سلميتين، حيث خرج رئيسا

البلدين من السلطة بسلاسة، بل كان هناك تسامح نسبي من جانب السلطة في ترك جماعة الإخوان تباشر عملها الخيري والخدمي، ومن ثم كان للإخوان تراث متراكم من التعامل المباشر مع الجماهير منذ عقود. إضافة إلى ضعف المجتمع المدني، وضغط السلطة على القوى والأحزاب المدنية، مما أدى إلى إضعافها. لذا، بدت الثورتان بوابة دخول واسعة أمام جماعة الإخوان في مصر إلى الحكم، وأمام حركة "النهضة" الإخوانية في تونس لتدلف منها بالتدريج نحو السلطة.

- تكاد تكون شعارات الثورتين في مصر وتونس واحدة في المطالبة بـ"العيش أو الخبز والحرية والعدالة والكرامة". وكانت ذروة مطالبهما هي "رحيل النظام"، وجاء هتاف المتظاهرين المصريين مستنسخًا من نظيره التونسي: "الشعب يريد إسقاط النظام". هنا لا يمكن الجزم بأن الثورة التونسية التي سبقت المصرية بأسابيع كانت ملهمة للمتظاهرين المصريين، لكنها -على الأقل- كانت عاملًا مساعدًا في التسريع بتفاعلات انتفاضة الغضب، ورفع سقف الأهداف من إسقاط الحكومة إلى النظام.

- قدم الإخوان أنفسهم في مصر على أنهم "يحملون الخير" للشعب تعويضًا عن سنوات القهر والفساد والظلم الاجتماعي، ويبشرون بتجربة "نهضة" مستوحاة من النموذجين التركي والماليزي، واستقبلهم الناخبون المصريون من غير الإخوان بـ"تعشم" أن يكونوا نقيضًا لما عاشوه خلال عقدين أو أقل من سنوات مبارك الثلاثين.

- بينما اقتاد شبقُ السلطة إخوانَ مصر إلى السعي للاستحواذ على مؤسسات الحكم في مجلس الشعب عام 2012، ثم مجلس الشورى ورئاسة الجمهورية بعدما سبق أن أعلنوا أنهم لن يتقدموا بمرشح باسمهم إلى الانتخابات الرئاسية؛ انتهجت حركة النهضة مسارًا أقل تسارعًا نحو الاستحواذ على أركان السلطة، فقد ساندت حركة "النهضة" اختيار رئيس الجمهورية المؤقت عام 2011 شخصية غير إخوانية، لكنه متحالف معها هو اليساري القومي المنصف المرزوقي الذي انتخبه المجلس الوطني التأسيسي (البرلمان المؤقت) وهو مجلس تحوز فيه حركة النهضة على 37% من مقاعده، وكان المرزوقي مجرد دمية تحركها حركة النهضة.

- لم تشارك حركة "النهضة" في انتخابات الرئاسة لعام 2014 بمرشح لها، وهي الانتخابات التي جاءت بالباجي قائد السبسي رئيسًا لتونس، ثم دفعت في عام 2019 بمرشحها عبدالفتاح مورو لانتخابات الرئاسة، وعندما سقط ساندت أستاذ القانون الدستوري المستقل قيس سعيد في الجولة الثانية للانتخابات، ظنًّا أنها سوف تستطيع تطويعه كيفما شاءت، لا سيما وأنه لا يستند إلى قاعدة حزبية.

- كان فشل حركة النهضة في تحقيق وعودها للناخبين، وعجز الحكومات التي تؤيدها عن صنع تغيير ملموس في حياة الجماهير، له تأثير كبير في انخفاض نصيب الحركة من مقاعد مجلس نواب الشعب، إذ انخفض من 89 مقعدًا في المجلس الوطني التأسيسي عام 2011 إلى 69 مقعدًا في مجلس النواب عام 2014، ثم إلى 52 مقعدًا في آخر انتخابات تشريعية عام 2019. واعتمدت الحركة على تحالفات متنوعة مع كتل يسارية ضعيفة لتحقيق أكثرية تُمكّنها من اقتناص أكبر عدد ممكن من الحقائب الوزارية.

استنساخ الأخطاء

- سلك إخوان مصر أسلوب الاقتحام المباشر ومن المواجهة بأقصر طريق للوصول إلى الحكم والاستحواذ على مفاصل الدولة المصرية، بينما سلك إخوان تونس أسلوب الاقتراب غير المباشر وانتهاج طرق التفافية للهيمنة على أركان السلطة. ولعل حركة النهضة أبطأت تسارع خطواتها نحو الحكم بعد سقوط الإخوان في مصر سعيًا لامتصاص توابع الضربة في تونس حتى تعود بإيقاع أسرع، وربما لهذا لم تدفع بمرشح لها في انتخابات عام 2014، لكنها في الواقع لم تتعلم شيئًا من درس ثورة 30 يونيو في مصر.

- لم تقدّم حركة النهضة أي مشروع للنهوض بتونس ولا بأحوال الشعب، كما استهدفت معارضيها من الإعلاميين والسياسيين، مما أدى إلى اغتيال شخصيات كشكري بلعيد ومحمد البراهمي، حيث وُجهت أصابع الاتهامات للحركة بمسئوليتها المباشرة عن تصفيتهما، كما اختارت "النهضة" وزراءها في الحكومات على أساس الولاء الإخواني وليس الكفاءة، وعمدت إلى تنصيب أتباعها من غير ذوي الخبرة في مواقع حيوية بالجهات الحكومية. كما أرهبت معارضيها من النواب التونسيين في البرلمان، وخاصة السيدات كالنائبة عبير موسى. علاوة على أن راشد الغنوشي رئيس مجلس نواب الشعب قد أسس "وزارة خارجية موازية" تنتهج سياسة مغايرة لسياسة الدولة التونسية خاصة إزاء النظام التركي.

- في ظل تلك الممارسات ثارت اتهامات رسمية لحركة النهضة وقياداتها بالفساد والكسب غير المشروع وتلقّي تمويلات خارجية خلافًا للقانون، وظنت الحركة وقياداتها أنهم سيكونون بمأمن من المحاسبة الجنائية والسياسية، في ظل هيمنتهم على مفاصل مهمة في نظام النيابة العامة.

- كانت وصفة الفشل في عام حكم الإخوان في مصر، والتي أدت إلى ثورة 30 يونيو، هي مزيج من إقصاء الغير والاستحواذ على مفاصل الدولة، وانعدام الخبرة الإدارية، وغياب الرؤية أو المشروع الوطني، والفشل التام في تلبية أبسط الاحتياجات الجماهيرية، جنبًا إلى جنب مع خنق الحريات والاعتداء على المتظاهرين السلميين وإطلاق الرصاص عليهم، وتهديد الأمن القومي للبلاد بسياسات أدت إلى ضرب ركائز الدولة الوطنية وثوابتها. تلك الوصفة بمزيجها هي تقريبًا التي استحالت إليها الأوضاع السياسية الاجتماعية في تونس تحت سيطرة حركة النهضة.

- بلغت الأزمة التونسية ذروتها حينما عجزت الدولة عن مجابهة الأزمة الاقتصادية، وتوفير اللقاحات المضادة لتفشي وباء (كوفيد- 19)، فوجد الشعب نفسه متلقيًا لمساعدات غذائية وطبية من دول كان يفوقها نموًّا وازدهارًا قبيل تسلط حركة النهضة وحكوماتها. لذا، وجدت قرارات الرئيس قيس سعيد في 25 يوليو 2021 ترحيبًا ملحوظًا لدى الرأي العام، ومساندة إقليمية، وعدم ممانعة دولية على أساس أن هدفها المعلن هو إنقاذ البلاد وليس "إنهاء الديمقراطية".

- الملاحظ في المشهد التونسي هو تأييد المؤسسة العسكرية والأمنية للرئيس سعيد في قراراته التي شملت تجميد مجلس نواب الشعب لمدة شهر قابلة للتجديد، وإقالة رئيس الحكومة، وتولي الرئيس مؤقتًا مهام النيابة العمومية لتتمكن من مساءلة المتهمين بالفساد من أركان حركة النهضة.

توقعات مفتوحة

- تبدو التوقّعات مفتوحة إزاء مجريات الأحداث في تونس في المستقبل المنظور والقريب، بدءًا من الانطلاق من قرارات الرئيس سعيد نحو إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، ينتظر أن يعاقب فيها الشعب حركة النهضة بالاستبعاد من بؤرة القرار السياسي، ويُعيد انتخاب الرئيس سعيد بأغلبية أكبر مما حازها عام 2019. وحتى افتراض تنفيذ راشد الغنوشي تهديداته بإشعال الشارع بأعمال عنف قد تؤدي إلى خروج جماهيري حاشد، وتدخل خشن من المؤسسة العسكرية الأمنية لحماية المواطنين وصون الأمن القومي للبلاد، وبقاء الدولة. مع عدم استبعاد تأثير العنصر الإقليمي والتدخلات المباشرة خاصة من غرب ليبيا في المعادلة التونسية.

- يظلّ أنّ كل الطرق عبر الآليات الديمقراطية أو الخشنة تُشير إلى انسداد أفق المستقبل أمام حركة النهضة في تونس. فقد كانت جماعة الإخوان تعتبر أن نجاح حكم أتباعها في تونس سيكون المنطلق لهجوم مضاد لاسترداد السلطة في مصر، لا سيما في حالة فشل مشروع التنمية الوطني لنظام ثورة 30 يونيو. غير أن النجاح البارز لهذا المشروع، مع الفشل الظاهر للنموذج الإخواني في تونس، يدفع إلى الاعتقاد بأن ما يجري الآن هو بوادر سقوط الجيب الأخير لجماعة تعادي التقدم وتخاصم الديمقراطية.

2 دستور تونس.. صلاحيات متداخلة تعرقل أداء الدولة

* حسين عبدالراضي
باحث بوحدة التسلح
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مثّل الإطار الدستوري التونسي عاملًا مضاعفًا للصدام بين الرئاسات الثلاث وتعميق الأزمة بين مؤسسات الدولة؛ إذ عكست القرارات الأخيرة للرئيس "قيس سعيد"، في 25 يوليو 2021، بإقالة الحكومة وتجميد البرلمان لمدة شهر، تداعيات تداخل الصلاحيات بين السلطات وعدم الفصل بينها، كما كشفت عن معضلة صياغة صلاحيات مقيدة لكل طرف، مما ينذر باحتمالية شلل الدولة. ويؤكد المشهد التونسي الراهن تحول الأطر الدستورية والقانونية إلى بوابة لتعميق الأزمة التي ضربت تونس، حيث تصاعد الانسداد السياسي، وتدهور الاقتصاد، بالإضافة إلى فشل سياسات احتواء جائحة كورونا.

صدام الصلاحيات

أنتج الدستور التونسي نموذجًا مُعقدًا للسلطة؛ فرغم ترجيحه مفردات النظام البرلماني، إلا أنه منح رئيس الجمهورية سلطات تتداخل مع أدوار ومهام مجلس النواب ورئيس الحكومة والمحكمة الدستورية، سواء عبر اختيار الأخير والوزراء وإعفائهم، أو تأويل الدستور. وعليه، فقد صارت صلاحيات كل سلطة (الرئاسة، والبرلمان، والحكومة) متقاطعة مع مسئوليات تتمتع بها الأطراف الأخرى، مما أدى إلى بروز نماذج متعددة لصدام الرئاسات من أبرزها ما يلي:

- **اختيار وتشكيل الحكومة:** نص الدستور على أن يكلف رئيس الجمهورية مرشح الحزب أو الائتلاف صاحب الأغلبية البرلمانية لتشكيل الحكومة، وأن يتشاور مع الرئيس في اختيار وزيرَي الدفاع والداخلية، ثم عرضها على البرلمان لنيل الثقة، في أجل مداه نحو (67) يومًا من إعلان النتائج النهائية. بعد هذه المدة، أو حال عدم منحها الثقة، يتولى الرئيس عقد مشاورات لتكليف شخص توافقي، خلال (10) أيام، ويُمنح الشخص المختار شهرًا لتشكيل الحكومة وعرضها على البرلمان. وحال عدم نَيْل الحكومة التوافقية الثقة، يحق لرئيس الجمهورية حلّ مجلس نواب الشعب والدعوة إلى انتخابات تشريعية جديدة.

- قادت تلك النصوص الدستورية لوضع الرئيس في قلب عملية تسمية الحكومة واختيارها، وخصوصًا إذا لم تستطع قوة سياسية حسم الأغلبية البرلمانية لصالحها (109 مقاعد)، وهو الحال الراهن بالبرلمان المنتخب في أكتوبر 2019، الذي لم تحصل فيه حركة النهضة -صاحبة أكبر عدد من المقاعد- إلا على (53) من جُملة (217) مقعدًا. وبينما مرر مجلس نواب الشعب حكومة "المشيشي" (سبتمبر 2020)، رغم استشعاره أن الرئيس قد انتزع تلك الصلاحية منه تلافيًا لسيناريو الانتخابات المبكرة؛ إلا أن النهضة وحلفاءها نجحوا لاحقًا في استمالة "المشيشي" لجبهتهم، ليدخل بجانبها في الصدام مع مؤسسة الرئاسة.

- تجلى اصطفاف "المشيشي" مع النهضة مطلع العام الجاري حين أقال عددًا من الوزراء المحسوبين على الرئيس "سعيد"، وقام بتسمية وزراء آخرين دون التشاور معه، من بينهم "توفيق شرف الدين" وزير الداخلية (يناير 2021). واعتبر الرئيس أن ما أقدم عليه "المشيشي" إجراء غير دستوري، ورفض أن يؤدي الوزراء الجدد اليمين أمامه، مما شكّل مُعضلةً دستورية/سياسية كبرى فتحت الأبواب أمام تصاعد ملامح تنازع الرئاسات التونسية.

- **تشكيل المحكمة الدستورية:** حدد الدستور سلطة تأويل فصوله بيد رئيس الجمهورية انتقاليًا، حتى انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية، والذي كان مُقدرًا أن يُنجز خلال عام من تاريخ الانتخابات التشريعية (أكتوبر 2019). كما أسند مهمة تعيين أعضاء المحكمة (12 عضوًا) للرئيس ومجلس النواب والمجلس الأعلى للقضاء، بواقع (4) لكل منهم، على أن يكون ثلاثة أرباعهم من المختصين في القانون. لكن الصراع الدستوري/السياسي قاد إلى تعطل مسار تشكيل المحكمة الدستورية؛ فلم تتح التجاذبات السياسية فرصة لتجاوز الإشكاليات المُعطلة لهيكلة المحكمة. فعلى صعيد البرلمان، عطلت الكتل السياسية المعارضة لحركة النهضة تحصيل المرشحين عبر مجلس النواب لأغلبية (145) صوتًا، وهي الأصوات اللازمة لانتخاب مرشحي المجلس الأربعة لعضوية المحكمة.

- حاولت النهضة والكتل المتحالفة معها تجاوز تلك العقبة، فمررت تعديلًا على قانون انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية (مارس 2021)، يخفض الأغلبية البرلمانية اللازمة لانتخاب أعضاء المحكمة من (145) إلى (131)

صوتًا برلمانيًا؛ إلا أن الرئيس رفض اعتماد القانون المُعدل لوجود خرق للدستور، بعد أن تجاوز المجلس المدة الدستورية (عام من تاريخ الانتخابات) التي تم تحديدها لإنجاز هذه الخطوة. ثم عاود مجلس النواب إقرار المشروع نفسه (مايو 2021)؛ إلا أن الرئيس تمسك بموقفه، بعد أن أعادته هيئة مراقبة دستورية مشاريع القوانين إلى الرئيس في أعقاب طعن نحو (30) نائبًا على دستورية القانون، وانقسام أعضائها بين مؤيد للطعن ورافض له، وعدم توفر أغلبية مطلقة بعد التصويت، مما لم يمكّنها من إصدار قرار بشأنه.

تعقيدات مضاعفة

- جسّدت قرارات الرئيس التونسي، في 25 يوليو 2021، وما اعتمده من إجراءات شملت تجميد مجلس النواب وحصانة أعضائه، فضلًا عن إقالة حكومة "هشام المشيشي" وعددٍ من المستشارين بدواوين الدولة؛ فصلًا جديدًا ضمن مشاهد تعقد الأزمة الدستورية/السياسية في تونس. فالرئيس استند إلى نص الفصل (80) من الدستور الذي يخوّله "اتخاذ تدابير استثنائية حال وجود خطر داهم على كيان الدولة"، والذي كان الأساس الدستوري الذي اعتمده الرئيس لقراراته الأخيرة.

- تُمثّل تلك التطورات تعقيدًا إضافيًا للأزمة التونسية؛ إذ اعتبرت الكتل السياسية المناوئة لـ"سعيد" أنه يواصل خرق الدستور، وأن الفصل (80) ينص أيضًا على انعقاد مجلس نواب الشعب، وأن الدستور لم يمنح الرئيس سلطة تجميد أعمال المجلس. كما وصفت النهضة قرارات "سعيد" بـ"الانقلاب على الدستور"، ودعت للتراجع عن تلك الإجراءات، وألا يتمسك الرئيس بموقفه للحيلولة دون دخول البلاد في أزمة أكبر.

- تعزز قرارات الرئيس الأخيرة، وموقف القوى السياسية منها، وما أعلنه عن توليه رئاسة النيابة العامة، ونيته تعيين رئيس حكومة جديد؛ فرصة تأزم الإشكاليات الدستورية في تونس، واستمرار حالة الانسداد السياسي وصراع الرئاسات، والذي كان المدخل الأساسي في الوصول إليه ما أفرزته القاعدة الدستورية الجديدة من تداخل بالاختصاصات، فضلًا عن تقييد كل سلطة بأدوار السلطات الأخرى، ناهيك عن ترك القضايا الأساسية للتشاور والتوافق بين تلك المؤسسات، الأمر الذي هيأ المجال لوقوع أزمة دستورية حال احتدام التنافس والصراع فيما بينها.

- تثير أيضًا الإجراءات الاستثنائية للرئيس التونسي مجالًا واسعًا للاحتمالات والتساؤلات فيما يتعلق بخطى البرلمان حال وقف تجميده بعد مهلة الشهر، التي حددها الدستور للنظر في استمرار تلك التدابير من عدمه، والمواقف المنتظرة من القوى المدنية والسياسية الأخرى التي قد تطرح مبادرات للخروج من الأزمة، أو إعادة ترتيب المشهد بصيغة حوار وطني. أضف إلى ذلك فرصة توجه الرئيس "سعيد" للدعوة إلى انتخابات مبكرة، وهي خطوة ستعيد تصفير الأزمة، وتربك كافة الحسابات، رغم كونها خطوة قد تكون غير مُرجحة بالآجال القريبة.

ختامًا، إن الحالة التونسية الراهنة مُرشحة لمزيد من التعقد والتأزيم، وستظل كذلك حال استمرار المواجهات السياسية الضارية بين الرئاسات الثلاث، ولا سيما في ضوء غياب المحكمة الدستورية وتلويح قيادات النهضة بأن تشكيلها سيتيح لها عزل الرئيس، إلى جانب تفاقم الأوضاع الاقتصادية والصحية بفعل قصر سياسات الحكومة السابقة. وعليه، فإن تجاوز المشهد الراهن يتطلب إيجاد صيغة دستورية/سياسية للخروج من الأزمة، يتم تأطيرها كخارطة طريق انتقالية لإنقاذ تونس من الانزلاق نحو فراغ أو مأزق دستوري يستحيل معه تسيير شئون الدولة وحفظ سلامة كيانها.

3 حسابات القوى السياسية التونسية بين التأييد والمناورة

* محمد منصور
باحث بالمرصد المصري
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بمجرد إعلان الرئيس "قيس سعيد" إقالة الحكومة وتجميد البرلمان لمدة شهر يوم 25 يوليو 2021، بدأت سلسلة من التفاعلات السياسية في الداخل التونسي، تستهدف من خلالها كافة القوى الفاعلة في الحياة السياسية التونسية تحديد تموضعها الجديد في ضوء التصاعد المفاجئ في دور الرئاسة، وما قابله من تراجع دراماتيكي في دور حركة النهضة، وهو تراجع كانت بدايته الفعلية في الانتخابات التشريعية عام 2014، التي اضطرت فيها الحركة للدخول في ائتلاف حكومي مليء بالتناقضات والخلافات.

مواقف سياسية

- حظيت قرارات الرئيس التونسي برضا معظم الأحزاب والقوى المدنية التونسية المعارضة، التي كانت فعليًا في جبهة شبه موحدة ضد التيار الإسلامي، الممثل في البرلمان عبر حركة النهضة وائتلاف الكرامة. وقد تفاوتت درجة رضا هذه القوى عن هذه القرارات، ما بين الترحيب الواضح والصريح، وبين تحميل حركة النهضة والحكومة المُقالة مسئولية الوضع الحالي. ومن بين هذه الأحزاب حركة "الشعب"، وحزب "تحيا تونس"، وحركة "الراية الوطنية"، وحزب "التحالف من أجل تونس"، وحزب "آفاق تونس"، وحركة "مشروع تونس".

- لوحظ أن العديد من الأحزاب الأساسية في الحياة السياسية التونسية، ما زالت حتى الآن تتريث في إبداء مواقف واضحة من قرارات الرئاسة التونسية، انتظارًا منها لحزم القرارات الأخرى المتوقعة، بحيث تبني عليها مواقفها الأساسية من هذا المسار برمته، وعلى رأس هذه الأحزاب أحد أهم الأحزاب المعارضة في البرلمان التونسي، وهو الحزب الدستوري الحر.

- **في المقابل،** أعلنت حركة النهضة (54 مقعدًا برلمانيًا) عن رفضها التام لقرارات الرئاسة التونسية، واعتبرت أن ما حدث هو بمثابة "انقلاب" على الدستور وعلى مكتسبات الثورة. وانضم إلى الفريق الرافض لهذه القرارات "ائتلاف الكرامة"، وهو تجمع لبعض الأحزاب الصغيرة ذات التوجه الإسلامي، ويمتلك 19 مقعدًا في البرلمان، بجانب كتلة "قلب تونس" النيابية (27 مقعدًا برلمانيًا)، وحزب "العمال" اليساري، وحزب "الاتحاد الشعبي الجمهوري".

- **من جانبه،** كان لحزب "التيار الديمقراطي" موقف مختلف قليلًا، فعلى الرغم من أنه اعتبر قرارات الرئاسة التونسية "خرقًا جسيمًا للدستور"، وأكد على أنه يختلف بشكل جذري مع تفسير الرئاسة لبنود الفصل 80 من الدستور؛ إلا أن الأمين العام للحزب حمل مسئولية تردي الأوضاع في البلاد لما وصفه بـ"الائتلاف الحاكم" الذي يشمل حركة النهضة والحكومة المقالة.

- برغم أن موقف الائتلاف الحكومي الحاكم، الذي يشمل حركة النهضة وائتلاف الكرامة وحزب قلب تونس، من القرارات الرئاسية الأخيرة كان متوقعًا من حيث المبدأ؛ لكن يلاحظ أن موقف حركة النهضة من هذه القرارات شابته بعض التغيرات خلال الأيام الماضية، نتيجة لفشل الحركة في حشد الشارع للتظاهر ضد هذه القرارات، وخاصة تعليق العمل في البرلمان، لذا لوحظ لجوء قيادة الحركة إلى تخفيض حدة خطابها، ودعوتها لعقد حوار وطني شامل، وإبداء استعدادها لعقد انتخابات نيابية ورئاسية مبكرة.

- تهدف حركة النهضة من المناورة إلى كسب الوقت، خاصة وأن القطاعات الداخلية في الحركة ظهرت خلافاتها بشكل واضح حول كيفية التعاطي مع قرارات الرئاسة التونسية الأخيرة. بدوره، بدأ موقف حزب قلب تونس يتغير أيضًا، فبعد أن أعلن رفضه الواضح للقرارات الرئاسية، بدا من تصريحات رئيس كتلة الحزب بالبرلمان "أسامة الخليفي" أن الحزب يُعيد تموضعه في الحياة السياسية التونسية بالشكل الذي يبتعد فيه بمواقفه عن حركة النهضة.

كتل مختلفة

- لم تتمكن تلك الكتلة اليسارية في انتخابات 2019 إلا من الحصول على مقعد نيابي واحد فقط، ولكن رغم ضآلة هذا التأثير يبقى للتيار اليساري تأثير كبير في الشارع التونسي وداخل منظمات المجتمع المدني. حتى الآن لم تعلن أحزاب هذه الكتلة بشكل واضح عن مواقفها من قرارات الرئاسة التونسية الأخيرة، عدا حزب العمال، الذي أبدى رفضه لهذه القرارات بشكل صريح. وتتمثل الكتلة اليسارية الحزبية في تجمع "الجبهة الشعبية"، الذي يضم مجموعة أحزاب يسارية منها: حزب العمال، وحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، وحزب الطليعة العربي الديمقراطي، وحزب حركة البعث، وحزب تونس الخضراء، والحزب الشعبي للحرية والتقدم، بجانب أحزاب أخرى هي "التيار الشعبي"، وحركة "الديمقراطيين الاشتراكيين"، وحزب "النضال التقدمي"، والحزب "الوطني الاشتراكي الثوري"، ورابطة "اليسار العمالي".

- تُعد الكتلة الديمقراطية من القوى السياسية المهمة في المشهد التونسي، حيث تمتلك 28 مقعدًا برلمانيًا، موزعة بين حزبي "التيار الديمقراطي"، و"حركة الشعب". وقد أعرب حزب "حركة الشعب" عن تأييده الصريح لقرارات "قيس سعيد"، في حين تحفظ حزب "التيار الديمقراطي" عليها. ويُضاف إلى هذه الكتلة أخرى تسمى كتلة "الإصلاح"، وتتألف من مجموعة من الأحزاب المختلفة التوجهات، والتي كان لبعضها خلال الاستحقاقات الانتخابية الماضية أداء انتخابي جيد. ويبلغ عدد مقاعد هذه الكتلة في البرلمان 16 مقعدًا، موزعة بين كل من حزب "نداء تونس"، وحزب "آفاق تونس"، وحزب "مشروع تونس"، وحزب "البديل التونسي". وقد أعلن حزبان من أحزاب هذه الكتلة هما "البديل" و"مشروع تونس" عن دعمهما للقرارات الرئاسية الأخيرة.

- يبقى في هذا الصدد حزبان أساسيان؛ الأول أعلن بشكل صريح عن دعمه لقرارات الرئاسة التونسية، وهو حزب "تحيا تونس"، الذي يمتلك حاليًا 11 مقعدًا برلمانيًا، والثاني هو الحزب الدستوري الحر، الذي يمتلك 16 مقعدًا برلمانيًا، ويعد من أبرز الأحزاب التي لم تعلن عن رأيها بشكل واضح في القرارات الرئاسية الأخيرة حتى الآن، لكنه يبقى من أهم الأحزاب التي واجهت حركة النهضة خلال الفترة الماضية.

قوى مدنية وعسكرية

- يُعد موقف الاتحاد العام التونسي للشغل، من أهم المواقف التي عبرت بشكل كبير عن رضا المجتمع المدني في تونس عن القرارات الرئاسية الأخيرة، خاصة أن مواقف الاتحاد كانت قد تقاطعت عدة مرات سابقًا مع مواقف الرئيس التونسي "قيس سعيد". موقف الاتحاد من هذه القرارات كان بشكل ضمني متجاوبًا معها، حيث طالب بوجوب مرافقة التدابير الاستثنائية التي تم اتخاذها بجملة من الضمانات الدستورية، وكذا مراجعة التدابير الخاصة بالقضاء لضمان استقلاليته، وضرورة تحديد مدة تطبيق هذه التدابير والإسراع بإنهائها كي لا تتحول لتدابير مستدامة، وذلك عبر خارطة طريق سياسية واضحة. وقد عبّر الاتحاد عن احترامه الإرادة الشعبية التي فرضت قرارات الرئاسة التونسية، وأن هذه القرارات "في روح دستور الجمهورية الثانية".

- أما في الجانب المتعلق بموقف المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، فقد بدا من الاجتماعات الأخيرة بين قادتها والرئيس

"قيس سعيد"، أن هذا الأخير كان حريصًا على التنسيق معها بهدف ضمان عدم حدوث هزات أمنية في الداخل التونسي نتيجة لأية تداعيات ميدانية محتملة، وفي هذا تعزيز لدور المؤسسة العسكرية بشكل خاص، وهي ورقة مهمة في يد الرئاسة التونسية، نظرًا لتمتع المؤسسة العسكرية -التي عانت خلال نظام "بن علي" من التهميش والإهمال- بنوع من الإجماع الداخلي لاعتبارات عديدة، من بينها عدم وقوفها إلى جانب الرئيس السابق "زين العابدين بن علي"، وعدم تورطها في قمع الاحتجاجات أثناء ثورة 2011، وحرصها على اتخاذ موقف حيادي، وعدم التدخل في شئون الحكم مكتفية بالمراقبة واحترام الشرعية والدستور والانتخابات. وقد باتت هذه المؤسسة الآن أمام استحقاق داخلي مهم، تستطيع أن تلعب فيه دور "رمانة الميزان" التي تحفظ تماسك الكيان التونسي.

- فيما يتعلق بالأجهزة الأمنية التونسية، فقد واجهت بعد ثورة يناير 2011 تحديات عديدة تتعلق باهتزاز شرعيتها وانعدام التوافق السياسي حول دورها، حيث باتت التعيينات في السلك الشرطي بروافده (الشرطة، الحرس الوطني، السجون والإصلاح) بمثابة ساحة للتراشق السياسي بشكل جعل مسألة إصلاح هذه الأجهزة أكثر صعوبة، رغم تعدد المحاولات الحكومية لتحقيق ذلك، ومنها إقالة رئيس الحكومة الأسبق "الحبيب الصيد" أوائل 2015 عددًا من قيادات الشرطة، من بينهم رئيس شرطة العاصمة، بعد فشلهم في التعاطي مع التهديدات الأمنية والإرهابية في البلاد، وكذلك التغييرات التي طالت المؤسسة الأمنية خلال فترة تولي حكومة "هشام المشيشي" المسئولية. والواضح أن ملف إصلاح المؤسسة الأمنية يأتي على رأس أولويات الرئيس التونسي في المرحلة الحالية، وهذا يظهر بشكل أكبر من خلال قراره بتكليف مستشاره للشئون الأمنية "رضا غرسلاوي" بمهام وزير الداخلية.

- **خلاصة القول:** إن معيار الحكم على التجربة الجارية حاليًا في تونس، سيكون عبر قياس اتجاهين أساسيين؛ الأول هو كيفية نجاح الرئاسة التونسية في جني قبول ورضا بقية الأحزاب والقوى السياسية بشأن القرارات الأخيرة، خاصة بعد أن استشعرت حركة النهضة تفشي هذا القبول بالشكل الذي جعلها تقف حتى الآن معزولة بشكل شبه كلي. أما الاتجاه الثاني فهو قدرة الرئاسة التونسية على إدارة الاستحقاق الحكومي والسياسي خلال الفترة المقبلة، بالشكل الذي لا يؤدي إلى صدامات جانبية، وفي الوقت نفسه يتعاطى بفعالية وحكمة مع التحركات المتوقعة من جانب حركة النهضة، والتي تتراوح بين الدعوة لانتخابات مبكرة، واللجوء إلى الشارع.

4 تدهور اقتصاد تونس يمهد الشارع لقرارات "قيس سعيد"

* بسنت جمال
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تعقّد المشهد التونسي خلال الفترة الماضية لينتهي بخروج المواطنين في احتجاجات شعبية في الـ25 من يوليو 2021، مطالبين بمحاسبة الحكومة والبرلمان، وهو ما استجاب له الرئيس "قيس سعيد" بإصدار عدد من القرارات أبرزها: تجميد البرلمان، ورفع الحصانة عن جميع النواب، وإقالة رئيس الوزراء "هشام المشيشي" من منصبه. إلّا أن هذا التأزم السياسي يعكس في أحد أبعاده دوافع اقتصادية تتعلق بتردي المعيشة، وتصاعد البطالة والتضخم، والديون الخارجية، حتى بات البعض يرى أن الاقتصاد التونسي بات يقترب من نظيره اللبناني.

مؤشرات التدهور

- شهدت تونس منذ سقوط نظام "بن علي" في عام 2011 تدهورًا ملحوظًا في عدد من المؤشرات، حتى جاء فيروس كورونا ليُبرز مَواطن الضعف في النظام الاقتصادي بالبلاد، مما أدى إلى انتشار حالة من عدم اليقين بشأن إمكانية التعافي الاقتصادي، وعرقلة مفاوضات صندوق النقد الدولي، فضلًا عن تخفيض التصنيف الائتماني للبلاد للمرة التاسعة خلال 10 سنوات. وأدى ذلك إلى انكماش غير مسبوق للاقتصاد التونسي بضغطٍ من التداعيات الاقتصادية لإجراءات احتواء كورونا، وتدهور القطاع السياحي الذي يُعد من أهم القطاعات الاقتصادية للبلاد. ويظهر ذلك في تراجع معدلات النمو الاقتصادي **كما في الشكل التالي:**

تطور معدل النمو الاقتصادي في تونس ما بين 2011 و2020 (%)

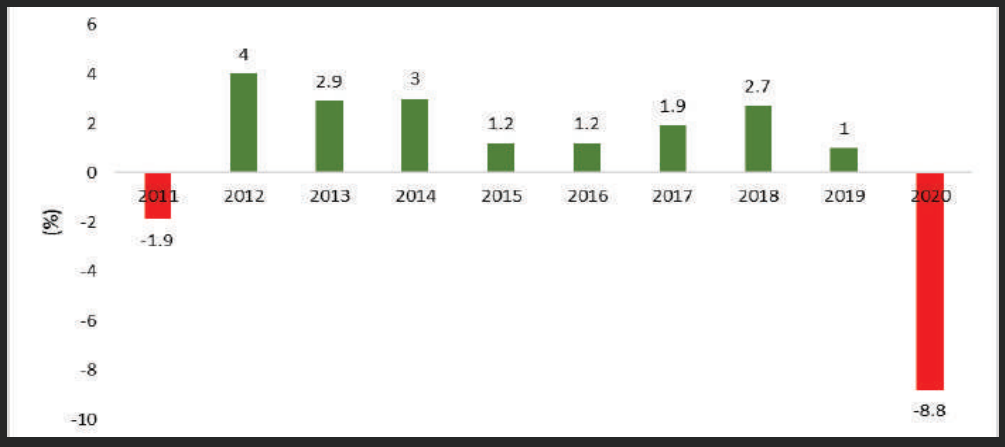

Source: World Bank, GDP growth rate (Tunisia).

- بفعل التأزم والانكماش الاقتصادي، ارتفع معدل التضخم في تونس بشكل ملحوظ حتى يونيو 2021، مسجلًا 5.7% عقب استقراره خلال أبريل ومايو عند 5%، وذلك بدافع من ارتفاع أسعار السلع الغذائية والنقل والعديد من الخدمات الأخرى. كما أخذ معدل البطالة في تونس اتجاهًا عامًا تصاعديًا خلال العقد الماضي، حيث ارتفع إلى 16.69% خلال 2020، مقتربًا من أعلى مستوياته المسجلة منذ عام 2011.

تطور معدل البطالة في تونس ما بين 2011 و2020 (%)

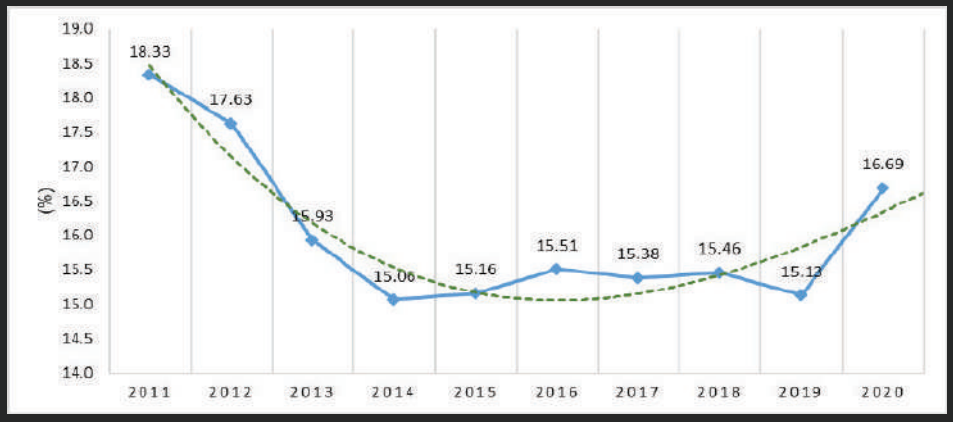

Source: World Bank, Unemployment rate (Tunisia).

- يُعد الدين العام وعجز الموازنة من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد التونسي مؤخرًا، حيث بلغ العجز المتوقع لميزانية 2021 أكثر من 7% من إجمالي الناتج المحلي بقيمة 3 مليارات دولار، فيما بلغت نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي نحو 100%، وارتفعت نسبة الدين الحكومي لإجمالي الناتج المحلي إلى مستويات تتجاوز 80% خلال العام الماضي.

تطور نسبة الدين الحكومي للناتج المحلي الإجمالي في تونس ما بين 2011 و2020 (%)

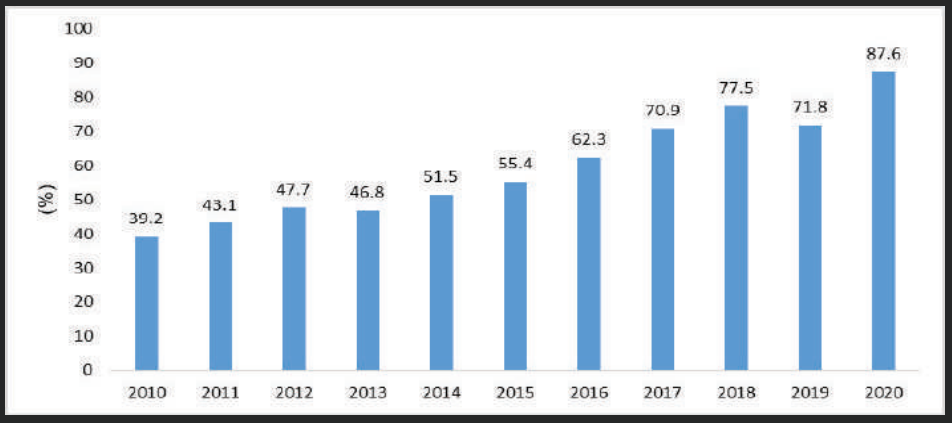

Source: Trading Economics, Central Bank of Tunisia.

- كنتيجة حتمية لتراجع المؤشرات الكلية للاقتصاد التونسي، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد بنحو 26.9% على أساس سنوي خلال 2020، مسجلًا أدنى مستوياته خلال 10 سنوات، **كما يتبين من الشكل التالي:**

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس (مليار دولار)

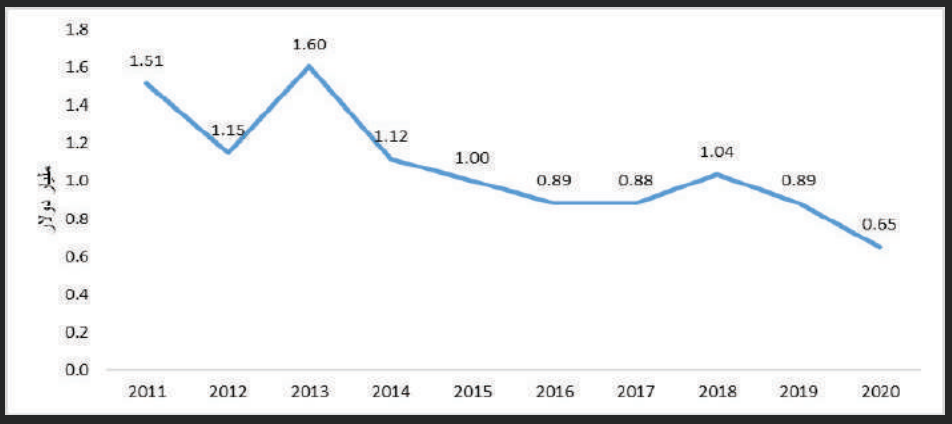

Source: UNCTAD, World Investment Report 2021.

ضغوطات كورونا

- استطاعت جائحة كورونا إزاحة الستار عن عوامل ضعف الحكومة التونسية في ظل تزايد أعداد الإصابات والوفيات بوتيرة مرتفعة مقارنة بباقي البلاد العربية. وترجع أسباب تفاقم الجائحة إلى عددٍ من الأسباب، منها: تداعي كفاءة النظام الصحي وعدم قدرته على استقبال المزيد من المرضى في ظل امتلاء أسرّة الإنعاش بنحو 95%، وأسرّة الأوكسجين بحوالي 90%، وبطء عملية التلقيح حيث تلقى 8.2% فقط جرعات كاملة من لقاح فيروس كورونا من إجمالي سكان البلاد البالغ عددهم حوالي 11.8 مليون نسمة، ناهيك عن انشغال الحكومة بحل الخلافات السياسية دون التركيز على وضع استراتيجية طويلة الأجل لمواجهة انتشار الفيروس.

- قررت تونس رفع أسعار الوقود ثلاث مرات منذ بداية عام 2021 بهدف مواجهة عجز الموازنة وتطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية لتأمين قرض صندوق النقد الدولي أو أي مساعدات خارجية، كما تسعى إلى خفض الأجور في القطاع العام إلى حدود 15% من الناتج الإجمالي المحلي بحلول عام 2022، وتخطط للدخول في تخفيض تدريجي لحجم الدعم الذي تقدمه لمجموعة من المنتجات الاستهلاكية الأساسية ضمن مساعيها لإلغاء منظومة الدعم بالكامل خلال سنة 2024.

المساعدات الخارجية

- يُنظر إلى المساعدات الخارجية وعقد اتفاقيات ثنائية مع الدول والمؤسسات الدولية الآن كأحد السبل الهامة لإخراج الاقتصاد التونسي من مأزقه لتمويل عجز الموازنة، وتطوير القطاعات الاقتصادية الحقيقية. وخلال السنوات العشر الماضية تدفقت المعونات الأجنبية إلى تونس بشكل منتظم، **كما يوضح الشكل التالي:**

صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات الرسمية لتونس

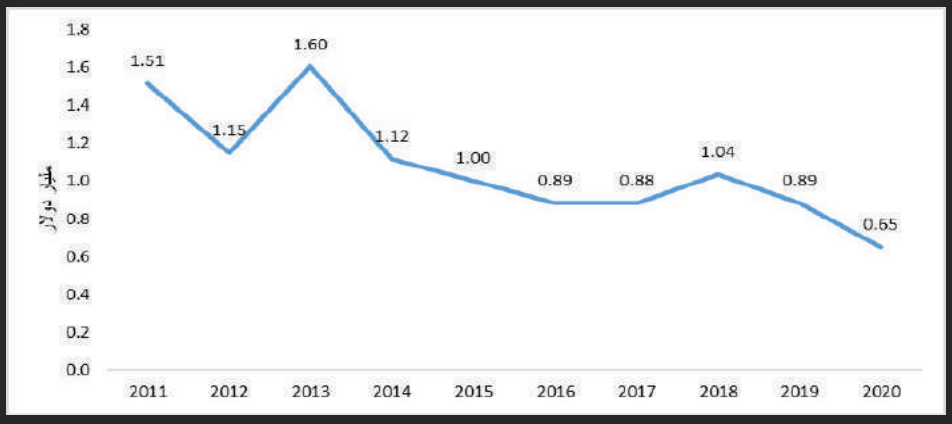

Source: World Bank, Net official development assistance and official aid received.

- يتبين من الشكل السابق ارتفاع قيمة المعونات الرسمية والإنمائية المقدمة لتونس إلى 984.03 مليون دولار خلال 2019 مقارنة مع أعلى مستوياتها المسجلة خلال 2012 عند 1.02 مليار دولار، ولكن لم يتم ترجمة هذه المعونات إلى إصلاحات اقتصادية يستفيد بها المواطن التونسي.

- اضطرت تونس خلال أزمة كورونا للاستناد على المساعدات الطبية الخارجية في مواجهة الجائحة دون اتخاذ قرارات لإصلاح المنظومة الصحية؛ إذ منح المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في أبريل 2020 قرضًا طارئًا بقيمة 745 مليون دولار، كما هبَّت العديد من البلدان مثل مصر والصين والولايات المتحدة إلى جانب العديد من الدول الخليجية والأوروبية لمساعدة تونس بتقديم اللقاحات وأسطوانات الأكسجين وأجهزة التنفس الصناعي والكمامات الطبية.

النموذج اللبناني

- أثارت الأزمة التونسية تساؤلات بشأن ما إذا كانت الأوضاع الاقتصادية ستئول إلى النموذج اللبناني في نهاية الأمر، ولا سيما في ظل التشابه الجزئي بين الاقتصادين فيما يتعلق بالاعتماد على القطاعات الخدمية كالسياحة، والاتجاه الحكومي للديون لتمويل عجز الموازنة؛ إلا أن الاقتصاد التونسي لا يزال أمامه بعض الوقت للوصول إلى مستوى الأزمة التي يمر بها نظيره اللبناني لاختلاف الظروف الاقتصادية بين النموذجين.

- يرجع هذا الاختلاف إلى أن الأزمة السياسية في لبنان تُعد ممتدة منذ انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية في التسعينيات، بينما بدأت نظيرتها في تونس بشكل أساسي عقب قيام الثورة في 2011، كما اضطر لبنان للتخلف عن سداد ديونه في مارس 2020 بسبب تفاقم أزمته الاقتصادية مع تراجع الاحتياطي النقدي مما أفقده ثقة المستثمرين الأجانب، وجعله عاجزًا عن الحصول على المزيد من القروض أو طرح سندات جديدة في الأسواق الدولية. لكن على النقيض استبعدت وكالة "ستاندرد آند بورز جلوبال"، في مايو الماضي، تخلف تونس عن سداد ديونها السيادية خلال الاثني عشر شهرًا المقبلة.

- يُعتبر الدينار التونسي مستقرًا نسبيًا مقارنة بالانهيار الحادث في الليرة اللبنانية رغم انخفاضه بحوالي 107.6% منذ 2011 وحتى الآن، مسجلًا 2.7 دينار تونسي مقابل الدولار، في حين تدهورت العملة اللبنانية بشكل سريعٍ ومتتالٍ مع اتساع الفجوة بين القيمة الرسمية المُعلنة من قبل البنك المركزي عند 1507 ليرات مقابل الدولار، وتلك المتداولة في السوق السوداء حول مستوى يزيد على 15 ألف ليرة.

- استطاع الاقتصاد التونسي تحقيق معدلات نمو موجبة منذ عام 2012 وحتى 2019 رغم التباطؤ، بينما سجل نظيره اللبناني انكماشًا منذ عام 2018، كما أن تأثير فيروس كورونا كان أعمق على الاقتصاد اللبناني حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 20.3% مقارنة بنسبة تراجع تبلغ 8.8% في تونس. كما أنه بالنظر إلى تصريحات صندوق النقد الدولي، يتضح أنه أكثر انفتاحًا للتفاوض مع تونس مقارنة بلبنان، حيث صرح متحدث باسم الصندوق في السابع والعشرين من يوليو 2021 –أي بعد الاحتجاجات بيومين- بأنه

على استعداد لمواصلة مساعدة تونس في التغلب على تداعيات أزمة فيروس كورونا وتحقيق تعافٍ اقتصادي، وإعادة مالية البلاد إلى مسارٍ مستدامٍ.

في الأخير، من المهم الإشارة إلى أن مستقبل العملية السياسية في تونس سيكون المحدد الأكبر لتطورات الأزمة الاقتصادية خلال الفترة المقبلة إذا قامت الحكومة التونسية بوضع خطة للإصلاح الاقتصادي تعود بالنفع مباشرة على المواطن مع كسب ثقة المؤسسات الدولية مرة أخرى.

5 اقتصاد مأزوم بعد عقد من الثورة.. مؤشرات تونسية

* هبة زين
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

كما كانت الأوضاع الاقتصادية المحرك لثورة تونس 2011، وباقي دول الربيع العربي؛ فقد انعكس عليها أيضًا بالغ الأثر من حالة عدم الاستقرار التي سيطرت على المشهد في السنوات التالية. لقد استطاعت بعض هذه الدول التعافي والتقدم في طريق التنمية، فيما البعض الآخر لا يزال يعاني ويلات الحرب والإرهاب والتدهور الاقتصادي حتى الآن. وفيما يلي نستعرض لمحات عن المشهد التونسي الذي يشهد حراكًا سياسيًا جديدًا منذ قرارات الرئيس "قيس سعيد" في 25 يوليو 2021 بإقالة الحكومة، وتجميد البرلمان لمدة شهر، مدفوعًا بإخفاقات الحكومات المتعاقبة في معالجة الاقتصاد المأزوم.

معدل البطالة الإجمالي بتونس خلال الفترة (1997-2019)

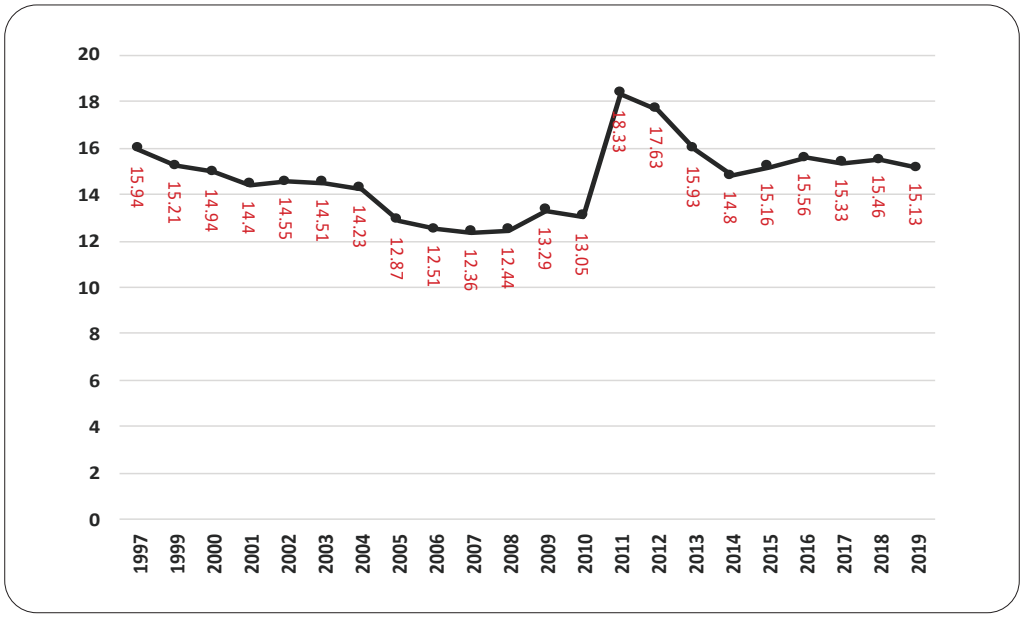

معدلات البطالة بعدد من الدول ما قبل وبعد ثورات الربيع العربي

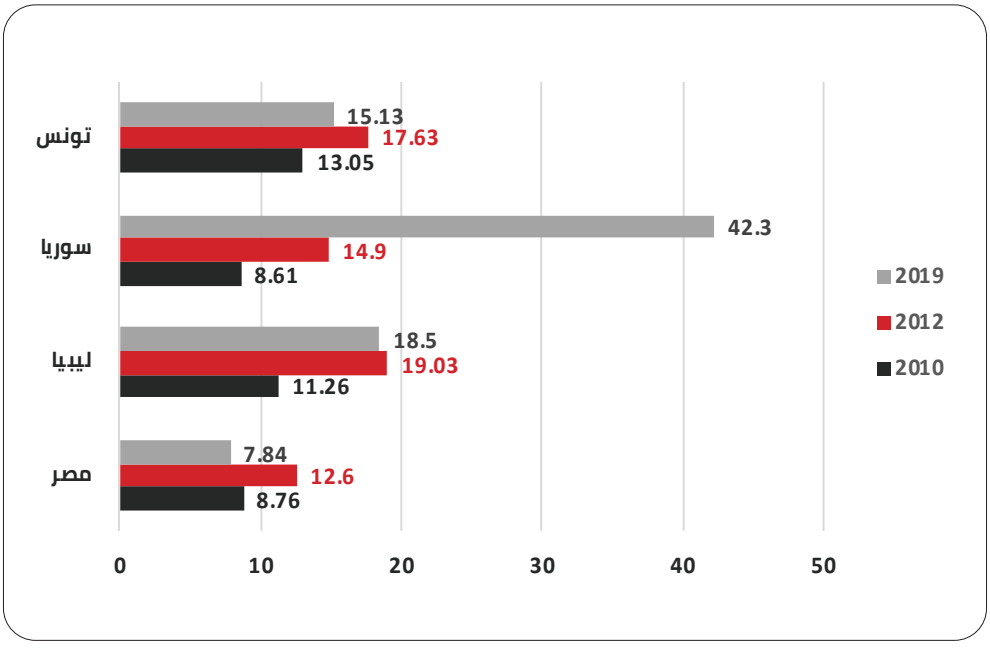

تطور الناتج المحلي الإجمالي بتونس (مليار دولار)

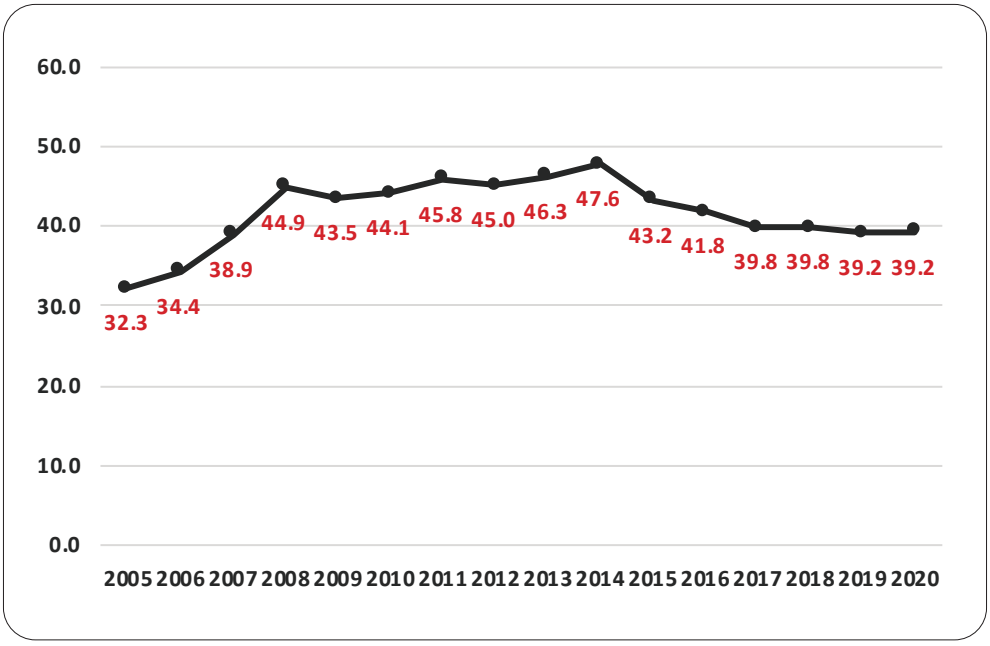

عجز الموازنة بتونس كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

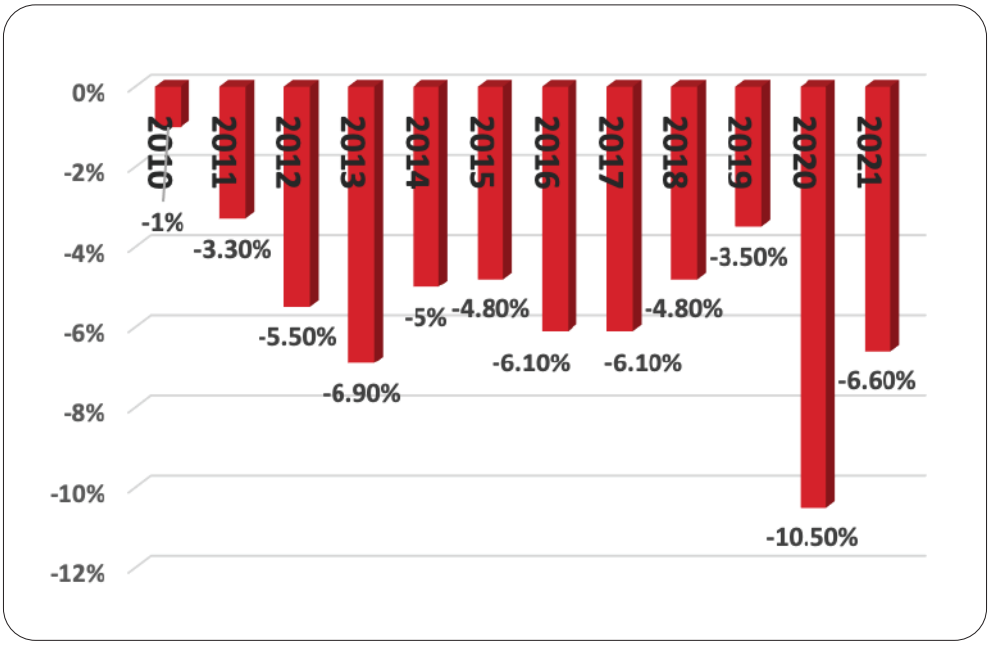

معدل النمو السنوي بالناتج المحلي الإجمالي

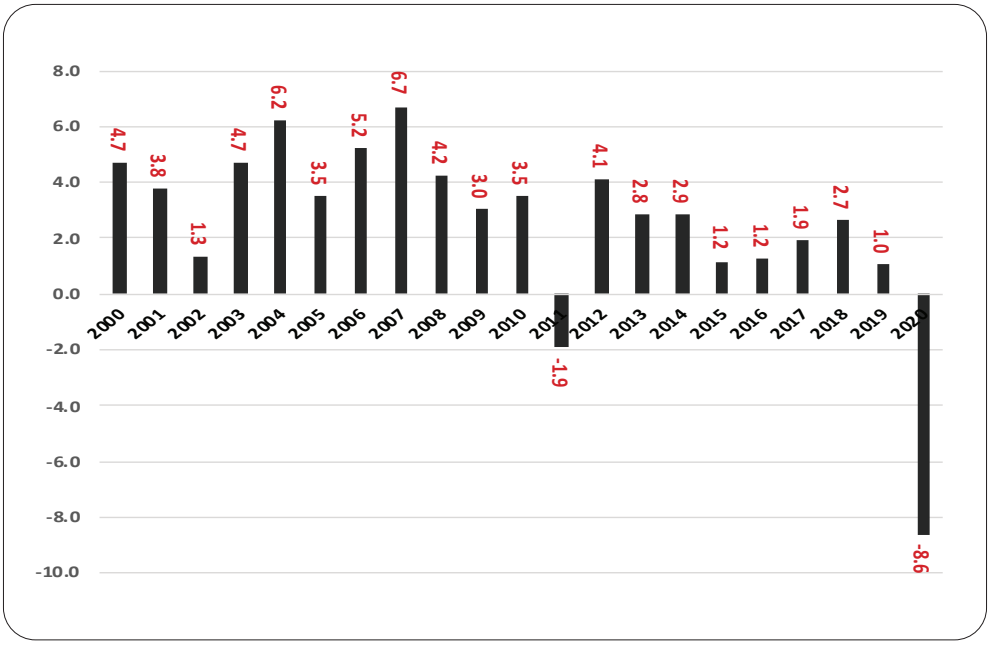

البنك المركزي التونسي
BANQUE CENTRALE DE TUNISIE

نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في تونس

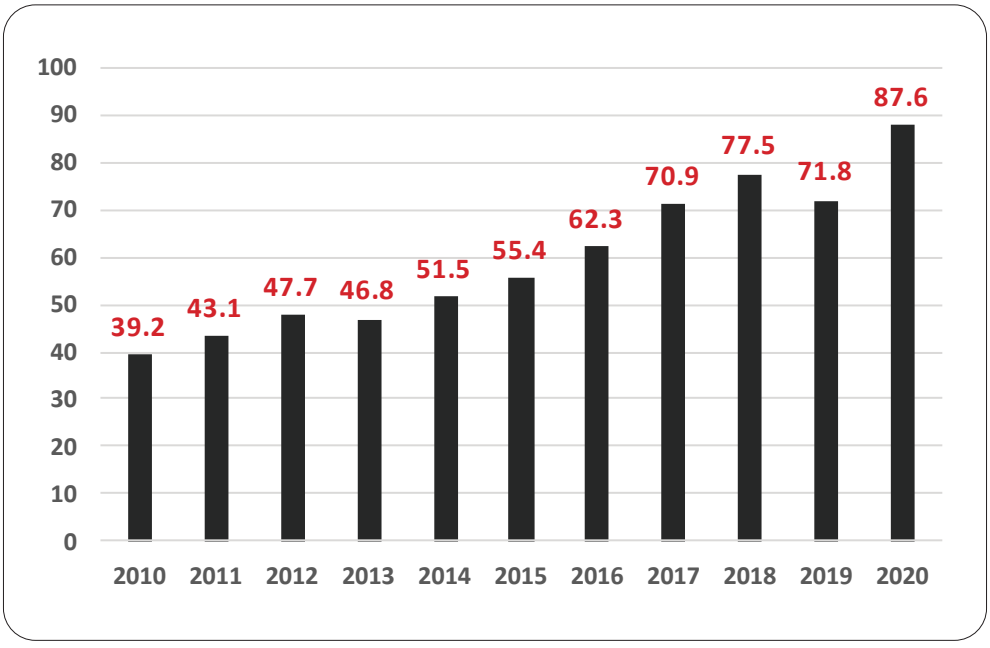

تطور معدل التضخم السنوي في تونس (%)

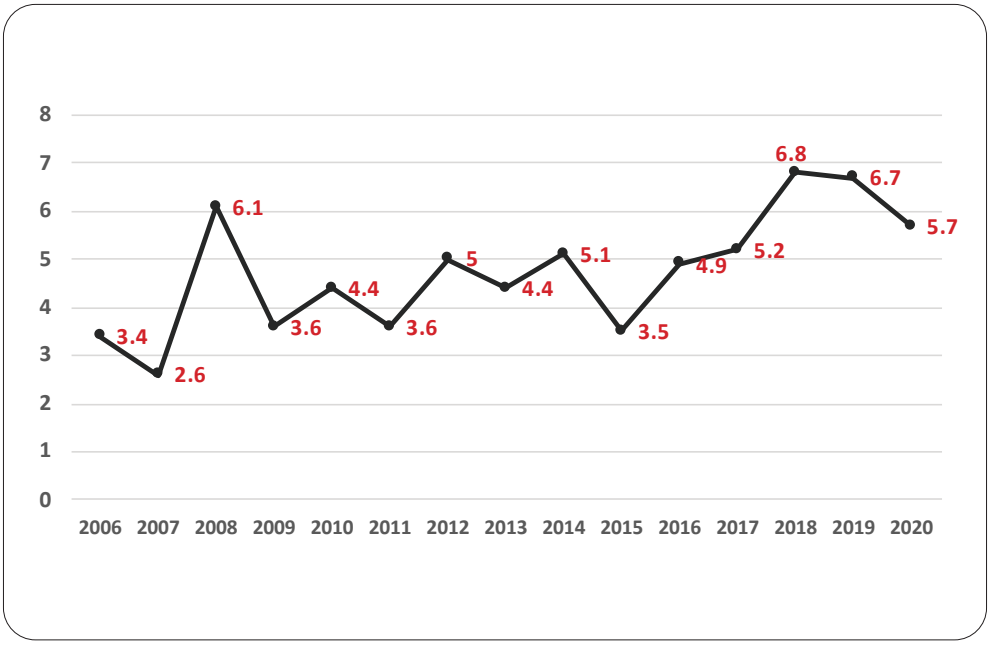

الاحتياطي النقدي الأجنبي التونسي (مليار دولار)

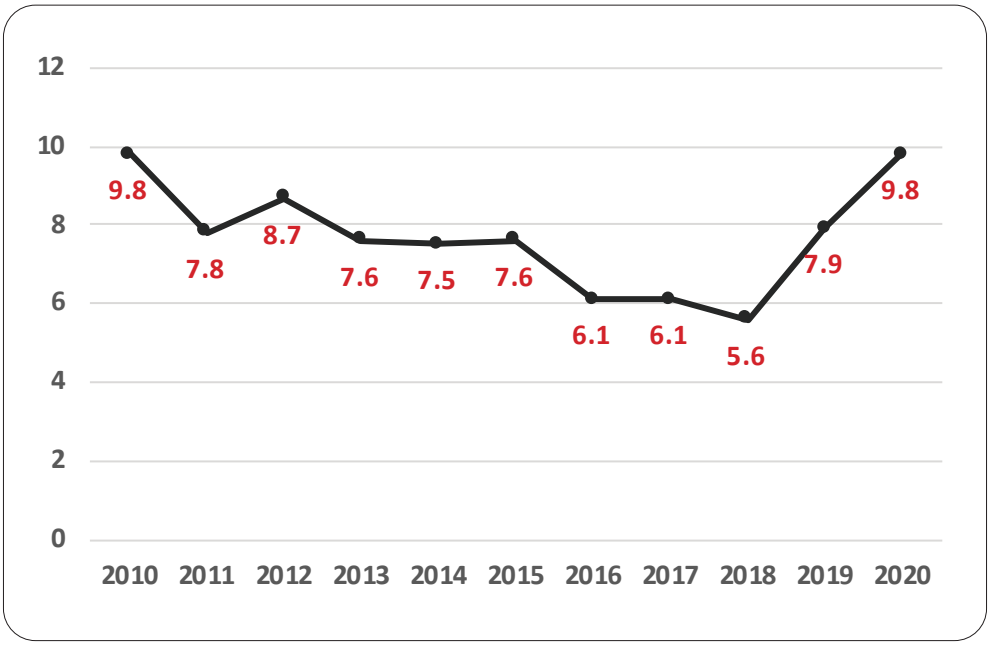

قضايا السياسات العامة

1 المنع الاستباقي للغشّ في الامتحانات بين مصر والعالم

تُعد ظاهرة الغشّ في الامتحانات من أخطر التحديات التي تواجه التعليم في مصر والعالم؛ نظرًا لامتداد أثرها على الطالب والمجتمع ككل، فالغش معضلة أخلاقية تبدأ بالامتحانات وتمتد إلى كافة مناحي الحياة، لما يؤدي إليه من تزييف لنتائج التقييم بما يُضعف من فاعلية النظام التعليمي. كما يطرح الغش مخاوف عدم القدرة على تحقيق العدالة والمساواة بين الطلاب، فالغرض من الامتحانات هو تقييم قدرة الطالب بشكل عادل. ومع العجز عن تحقيق هذا الهدف تصبح نتائج الاختبار غير دقيقة، ولا تعكس قدرة الطالب الفعلية. كما أن التشكيك في نزاهة التقييم يؤدي إلى الإضرار بالسمعة المؤسسية لنظام التعليم. وفرضت هذه المخاطر للغش مقاربة استباقية لمكافحته ذات أبعاد تعليمية وثقافية ومجتمعية ونفسية، بحيث لا تقتصر فقط على تجريم هذا الفعل ومعاقبة مرتكبيه.

2 لماذا لا تعكس بورصة مصر مؤشرات الأداء الاقتصادي؟

على الرغم من المؤشرات الجيدة التي حققها الاقتصاد المصري بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي؛ إلا أن أداء سوق الأوراق المالية كان أقل من باقي الأسواق المالية في العالم خلال الأعوام الثلاثة الماضية. حيث أثمر ذلك البرنامج، الذي جاء بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، معدل نمو تجاوز 5% في الفترة ما بين عامي 2017 و2019، أي قبل كورونا، كما أكسب الاقتصاد مرونة سمحت له بتجاوز أزمة كورونا بعد ذلك، إلا أن ذلك لم ينعكس على مؤشرات البورصة التي أخذت اتجاهات منخفضة. فما هي أسباب ذلك؟.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (30) - 15 أغسطس 2021

252.5
49.01
100.
373.33
60.6
533336

المنع الاستباقي للغشّ في الامتحانات بين مصر والعالم

* أمنية صلاح

باحث ببرنامج السياسات العامة

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تُعد ظاهرة الغشّ في الامتحانات من أخطر التحديات التي تواجه التعليم في مصر والعالم؛ نظرًا لامتداد أثرها على الطالب والمجتمع ككل، فالغش معضلة أخلاقية تبدأ بالامتحانات وتمتد إلى كافة مناحي الحياة، لما يؤدي إليه من تزييف لنتائج التقييم بما يُضعف من فاعلية النظام التعليمي. كما يطرح الغش مخاوف عدم القدرة على تحقيق العدالة والمساواة بين الطلاب، فالغرض من الامتحانات هو تقييم قدرة الطالب بشكل عادل. ومع العجز عن تحقيق هذا الهدف تصبح نتائج الاختبار غير دقيقة، ولا تعكس قدرة الطالب الفعلية. كما أن التشكيك في نزاهة التقييم يؤدي إلى الإضرار بالسمعة المؤسسية لنظام التعليم. وفرضت هذه المخاطر للغش مقاربة استباقية لمكافحته ذات أبعاد تعليمية وثقافية ومجتمعية ونفسية، بحيث لا تقتصر فقط على تجريم هذا الفعل ومعاقبة مرتكبيه.

أسباب متعددة

- تتعدد الأسباب وراء حدوث سلوك الغش لتتضمن توقعات الأسرة حول نجاح أبنائها والضغط الناتج عن ذلك، والخوف من الفشل، وعدم وضوح الأهداف التعليمية، وصارت الدرجات هي الهدف من التعليم بدلًا من السعي لاكتساب المعارف والمهارات، بالإضافة إلى أن الغش لم يعد يحمل وصمة العار كالسابق، إذ أصبح الرفض الاجتماعي له أقل "لأن الجميع يفعل ذلك"، و"الغاية تبرر الوسيلة"، إلى جانب المنافسة المتزايدة للقبول في الجامعات؛ مما جعل الطلاب أكثر استعدادًا للمخاطرة.

- على الرغم من أن دمج التقنيات التكنولوجية في الفصول الدراسية يؤدي إلى تحقيق عدد من الفوائد العظيمة؛ إلا أنها على الجانب الآخر سهلت حدوث الغش بالعملية التعليمية، فأصبح الغش في الامتحانات ظاهرة منتشرة في جميع أنحاء العالم بغض النظر عن تفاوت مستوى تقدم الدول، فقد تم إجراء العديد من الدراسات خلال العقد الماضي حول أنشطة الغش التي يقوم بها الطلاب والوسائل المستخدمة به، وهل هو ظاهرة مرتبطة بدول محددة أم أنه تحدٍ عالمي؟.

أدوات تكنولوجية

- أصبح تدوين المعادلات الرياضية على راحة اليد شيئًا من الماضي، فقد وجد الطلاب طرقًا ذكية للغشّ من خلال الاستفادة من التقنيات التكنولوجية المتاحة، فسمحت المزايا المتقدمة الموجودة بالهواتف المحمولة اليوم للطلاب بالاختيار من بين عددٍ من طرق الغش في الامتحانات لتشمل التواصل مع الأفراد خارج الفصل الدراسي عبر البريد الإلكتروني، أو خدمات الرسائل القصيرة، أو باستخدام كاميرا الهاتف حيث يتم التقاط صورة للأسئلة وإرسالها عبر البريد الإلكتروني أو تطبيق WhatsApp أو Telegram؛ لتلقي الإجابات أو استخدام محركات البحث للعثور على إجابات، وسماعات الأذن اللا سلكية، والساعات الذكية.

أدوات تكنولوجية مستخدمة في الغش في الامتحانات

Source: Ahmadi, H.(2020). Cheating in Education; A Focus on Plagiarism.

تجريم مصري

- مؤخرًا، أصبحت ظاهرة الغش بالامتحانات، خاصة في الثانوية العامة، من الظواهر التي يعاني منها التعليم في مصر، وذلك رغم تشديد العقوبات لتصل في قانون مكافحة الإخلال بأعمال الامتحانات رقم (205) لسنة 2020 إلى الحبس مدة لا تقل عن سنتين، ولا تزيد على 7 سنوات، وبغرامة لا تقل عن 100 ألف جنيه، ولا تزيد على 200 ألف جنيه لمن يطبع أو ينشر أو يروج أسئلة الامتحانات وأجوبتها بأية وسيلة، كما يعاقب على الشروع في ارتكاب أي من هذه الأفعال بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن 10 آلاف جنيه، ولا تزيد على 50 ألف جنيه أو بإحدى العقوبتين.

- يتم أيضًا حرمان الطالب الذي يرتكب غشًا أو شروعًا فيه أو أي فعل من الأفعال سالفة الذكر من أداء الامتحان في الدور الذي يؤديه والدور الذي يليه من العام ذاته، ويعتبر راسبًا في جميع المواد، بالإضافة إلى العقاب بغرامة لا تقل عن 5 آلاف جنيه ولا تزيد على 10 آلاف جنيه لمن حاز بلجان الامتحانات أيًا من أجهزة الهواتف المحمولة أو غيرها من أجهزة الاتصال بقصد الغش.

- تطبق وزارة التربية والتعليم بلجان الثانوية العامة إجراءات عدة لمنع الغش، ومنها: استخدام العصا الإلكترونية للكشف عن المعادن، وتفتيش الطلاب قبل دخول اللجان، بالإضافة إلى تركيب كاميرات مراقبة باللجان. ورغم هذه الإجراءات والتحذيرات الرسمية التي تؤكد عدم التهاون مع من يقوم بهذا الفعل، فما يزال هناك إصرار من بعض الطلاب على القيام بتصوير الامتحان ونشره لغش الإجابات.

تحدٍّ عالمي

- مصر ليست الدولة الوحيدة التي تواجه هذا التحدي، حيث تشير العديد من الدراسات إلى وجود ظاهرة الغش في العديد من الدول الأخرى لتشمل -على سبيل المثال- الجزائر والتي نتيجة لانتشار ظاهرة الغش لديها تقوم بقطع الإنترنت تمامًا في البلاد لعدة ساعات أثناء امتحان الثانوية (البكالوريا)، كما قامت بتركيب أجهزة كشف عن المعادن عند مداخل أماكن الامتحان، وأجهزة تشويش على الهاتف، وكاميرات مراقبة فيما يزيد على (2000) مركز للامتحانات. وبالإضافة لذلك تم إصدار أحكام قضائية بالسجن بتهمة الغش في امتحانات شهادة الثانوية (البكالوريا).

- تبنت الصين أيضًا نهجًا آخر وذلك من خلال استخدام طائرات بدون طيار في لجان الامتحانات لمسح قاعات الامتحانات، ولتحديد إشارات الأجهزة الإلكترونية التي يمكن استخدامها في الغش. وفي الهند يتم استخدام أجهزة التشويش على إشارات الأجهزة التكنولوجية، وأجهزة الكشف عن المعادن، وذلك في محاولة لمنع الغش.

- في الولايات المتحدة الأمريكية، نجد أن Dr. Donald McCabe مؤسس المركز الدولي للنزاهة الأكاديمية بالولايات المتحدة قام بتطبيق استبيان على مدار (12) عامًا في الفترة من (2002-2015) على (24) مدرسة ثانوية في الولايات المتحدة، وشارك فيها أكثر من (70.000) طالب وطالبة من الخريجين والجامعيين، وكانت النتائج التي تم الحصول عليها تتضمن اعتراف 95% من الطلاب الذين شملهم الاستبيان بالغش في أحد الاختبارات أو القيام بالسرقة الأدبية.

- قام كل من Miller, Posick, Chavez&) Gould) عام 2014 بدراسة عن الغش الأكاديمي من خلال استخدام البيانات المستمدة من استبيان مديري المدارس الذي تم تطبيقه ضمن الدراسة الدولية لاتجاهات الرياضيات والعلوم (TIMSS) عام 2007، وإجاباتهم عن تصورهم لمدى خطورة مشكلة سلوك الغش في مدرستهم، وتضمنت النتائج أن الغش يعد إشكالية خطرة بمدارس منغوليا، وإندونيسيا، وجورجيا، وليتوانيا، وكولومبيا، وذلك مقارنة بالدول الأخرى المدرجة في التحليل، حيث ذكر 94% من مديري المدارس الذين شملهم الاستطلاع في منغوليا أن الغش يمثل مشكلة في مدارسهم. على النقيض من ذلك، فإن مديري المدارس في إنجلترا، وكندا، وأستراليا، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، يمثلون أقل متوسط درجات للغش كمشكلة بالمدارس، ونجد أن مصر تقع ضمن الدول المتوسطة من حيث إشكالية الغش بمدارسها.

ترتيب الدول وفقًا لمدى انتشار الغش بالمدارس

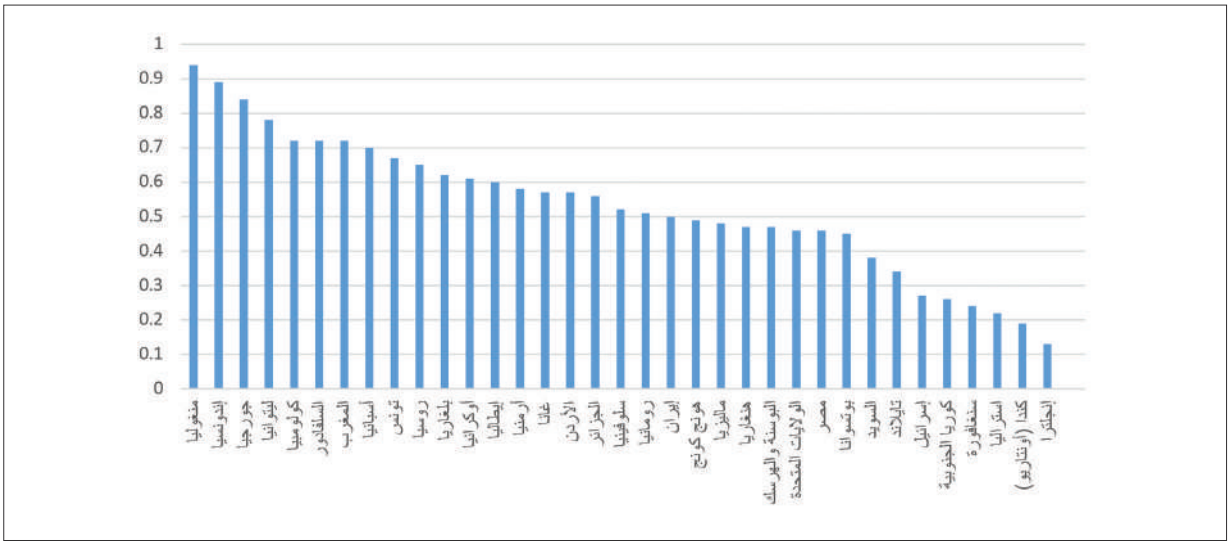

Source: Miller, B., Posick,C., Chavez,L., & Gould,L.(2014). Cheating Around the World: A Cross-national Analysis of Principal Reported Cheating.

مكافحة الغش

- "إذا كنت تنظر بواقعية حيال ذلك الأمر، وتتساءل: هل من الممكن خلق بيئة يكون من المستحيل فيها أن يجد الطلاب طريقة للغش، فالإجابة هي في الغالب لا". للإجابة عن سؤال مدى إمكانية القضاء على الغش بشكل نهائي، أشار "جاريث كروسمان" Gareth Crossman، رئيس قسم السياسات والشئون العامة بهيئة ضمان الجودة في المملكة المتحدة للتعليم العالي، إلى أن الإجابة عن هذا السؤال ستكون "في الغالب لا". وعلى الرغم من صعوبة القضاء

نهائيًا على الغش؛ إلا أنه يمكن السيطرة على تلك الظاهرة ومواجهتها، من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية المختلفة ككاميرات المراقبة، وأجهزة التشويش "Jammers" التي يمكنها حظر ملفات استقبال وإرسال الإشارات. فعلى سبيل المثال، يتم استخدام هذا الجهاز كمانع لإشارات الهاتف، بحيث لا يتمكن الطلاب من الاتصال الهاتفي مع بعضهم بعضًا أو مع شخص آخر خارج الامتحان.

- تمتلك بعض البلدان كأفغانستان خبرة في استخدام أجهزة التشويش أثناء الامتحان، وقد اقتربت نسبة الغش عن طريق الهواتف المحمولة من الصفر بها بعد استخدام هذه الأجهزة. في هذا الصدد أيضًا، تستخدم أجهزة الكشف عن الإشارة "Detection devices" في قاعات الامتحانات، حيث يمكنها اكتشاف الأجهزة التقنية المحمولة أثناء تشغيلها أو إيقاف تشغيلها، لكن على الرغم من ذلك فإن هذه الأجهزة لها نطاق محدود، بما يستوجب تجول المراقب داخل قاعة الامتحان لكشف الإشارة.

أجهزة كشف إشارة الهاتف المحمول باللجان

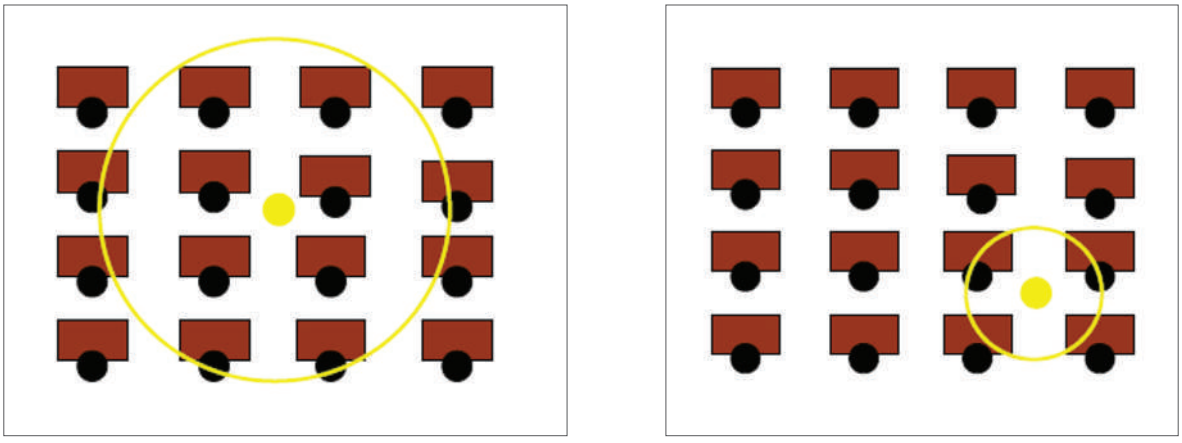

Source: Curran,K., Middleton,G.& Doherty,C. (2011). Cheating in Exams with Technology.

المنع الاستباقي

- رغم كل الجهود المبذولة لمواجهة ظاهرة الغش، والتي تتطلب تضافر أجهزة الدولة المصرية كل عام؛ إلا أنه يتم بذلها أثناء فترة الامتحانات فقط. لذا، من الأفضل استباق المشكلة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تفعيل لجنة الحماية المدرسية. ففي عام 2016 صدر القرار الوزاري رقم (287) الخاص بلائحة الانضباط المدرسي، والمتضمن تشكيل لجنة الحماية المدرسية بمختلف المراحل الدراسية. وعلى الرغم من أن اللائحة لم تتطرق لمشكلة الغش؛ إلا أن لجنة الحماية تلك تتضمن اختصاصاتها اتخاذ الإجراءات اللازمة لحل المشاكل الموجودة بالمدرسة.

وبما أن ظاهرة الغش فرضت نفسها على المجتمع المدرسي كتحدٍّ، فمن الممكن أن يتم تضمين المشكلة ضمن أعمالها، بحيث يصبح من ضمن اختصاصات لجنة الحماية الموجودة بكل مدرسة الاجتماع بصفة دورية، وإعداد قائمة بأسماء الطلاب ممن أظهروا مُنبئات بسلوك الغش بالامتحانات الشهرية، أو بالأبحاث.. إلخ، وفي ضوئها يتم التعاون بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الدفاع والأمانة العامة للصحة النفسية لإعداد معسكر تربوي تأهيلي لهؤلاء الطلاب.

- من الضروري أن يتم تنفيذ دورات وورش عمل لأولياء الأمور لإشراكهم في مواجهة هذا التحدي من خلال تأهيلهم، وتوجيههم، وإرشادهم للأساليب والطرق السليمة للتعامل مع أبنائهم، وغرس القيم والأخلاقيات بنفوسهم، وعلى رأسها الأمانة، ومساعدتهم على فهم أهداف وفلسفة التعليم، وتحديد القدرات والإمكانيات الحقيقية لأبنائهم؛ لتقديم الدعم المناسب لهم دون التسبب في الضغط عليهم مما يدفعهم للمخاطرة والغش.
- ثمة أهمية لقيام وزارة التربية والتعليم بتشكيل فريق عمل من الباحثين بهدف تحديد أسباب ودوافع حدوث هذه الظاهرة وفقًا للطبيعة الثقافية والاجتماعية الخاصة بكل محافظة، وإعداد خطة مقترحة لمواجهتها في ضوء ذلك.
- أهمية الإعلان أيضًا عن رقم خط ساخن خاص بتلقي بلاغات الطلاب والمعلمين في سرية، ومن دون ذكر لأسمائهم في التحقيقات التي تتم بعد ذلك عن اللجان التي حدث بها غش ولم يتم الإبلاغ عنها ولم يقم مسئولو اللجنة بتطبيق القانون بها. ونظرًا لأهمية حشد جميع أفراد المجتمع لمواجهة الغش، ونبذه، ووصم من يقوم بهذا الفعل؛ فمن الضروري القيام بحملة توعوية بآثار الغش على الطالب والمجتمع ككل.

ختامًا، تؤدي ظاهرة الغش إلى خلق مواطن فاسد يسعى لتحقيق مكاسب شخصية بطرق غير أخلاقية تضر بالمجتمع؛ لذا يجب تضافر جهود المجتمع والدولة معًا لمواجهتها والسيطرة عليها.

لماذا لا تعكس بورصة مصر مؤشرات الأداء الاقتصادي؟

* أحمد بيومي
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

على الرغم من المؤشرات الجيدة التي حققها الاقتصاد المصري بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي؛ إلا أن أداء سوق الأوراق المالية كان أقل من باقي الأسواق المالية في العالم خلال الأعوام الثلاثة الماضية. حيث أثمر ذلك البرنامج، الذي جاء بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، معدل نمو تجاوز 5% في الفترة ما بين عامي 2017 و2019، أي قبل كورونا، كما أكسب الاقتصاد مرونة سمحت له بتجاوز أزمة كورونا بعد ذلك، إلا أن ذلك لم ينعكس على مؤشرات البورصة التي أخذت اتجاهات منخفضة. فما هي أسباب ذلك؟.

مؤشرات الأداء

- بالنظر إلى أداء سوق الأوراق المالية المصري مقاسًا بأداء المؤشر الثلاثيني منذ بداية عام 2018 وحتى نهاية يوليو 2021 (فترة عامين ونصف العام)، فقد انخفض أداء المؤشر الثلاثيني بنسبة 28.5% (أعلى نقطة 18363 تحققت في مايو 2018، وأقل نقطة 8756 تحققت في مارس 2020)، وهو يعد الأقل في حال المقارنة مع البلدان العربية الأخرى (مؤشر TASI في المملكة العربية السعودية، ومؤشر DFMGI في بورصة دبي)، حيث حققت تلك المؤشرات أداء سلبيًا بنسبة 18.92%- لمؤشر دبي، وأداء صاعدًا بنسبة 53.56%+ بالنسبة لمؤشر السعودية.

- في حال تغيير فترة الأساس لتكون مارس 2020، فقد كان أداء السوق السعودي هو الأفضل خلال تلك الفترة (منذ مارس 2020 وحتى يوليو 2021)، حيث ارتفع سوق الأوراق المالية بالمملكة TASI بنسبة 75.16%، وجاء أداء سوق دبي في المركز الثاني محققًا أداء إيجابيًا بنسبة 40.85% بينما كان أداء سوق الأوراق المالية المصري الأقل بين الأسواق العربية محققًا أداء بنسبة 5.85%. لكن هل يعني ذلك أن سوق الأوراق المالية المصري غير جذاب؟.

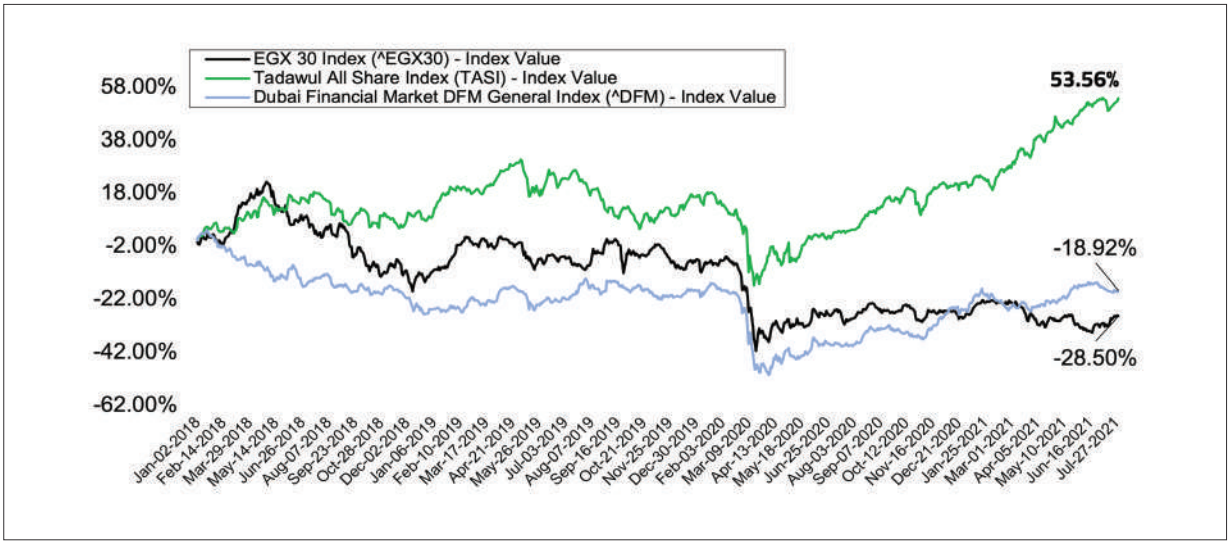

تسعير السوق

- يتمّ قياس تسعير السوق للوقوف على مدى جاذبية تلك الأسهم للشراء من عدمه من خلال نسبة تسمي مضاعف الربحية (القيمة السوقية لرأس مال الشركة مقسومًا على ربحية الشركة، أو قسمة سعر السهم الواحد على نصيب السهم من الأرباح)، ووفقًا لتلك النسبة يكون المؤشر/ السهم أكثر جاذبية إذا كانت النسبة منخفضة، وأقل جاذبية حال كانت تلك النسبة مرتفعة.

- يبلغ مضاعف الربحية للمؤشر الثلاثيني 9.48 مرات، وفي حالة مقارنة ذلك المضاعف مع الأسواق بالمنطقة، مثل السوق السعودي ممثلًا في مؤشر TASI، أو السوق الإماراتي ممثلًا في مؤشر DFMGI؛ فإن مضاعفات الربحية لتلك الأسواق تبلغ 32.4 و12.43 على التوالي، مما يعني أن الأسهم بالسوق المصرية أفضل من الأسهم بالأسواق المجاورة، وفي حال المقارنة تاريخيًا مع متوسط ثلاث سنوات لمضاعف الربحية للمؤشر الثلاثيني البالغ 11.38 مرة؛ فإن تسعير الأسهم بالسوق في الوقت الحالي أكثر جاذبية من المتوسط التاريخي. ويُشير هذا التحليل إلى أن المشكلة ليست بالأساس في تسعير أسهم الشركات المصرية، حيث إن أسعارها جذابة للغاية، فلماذا لا يُقبل المستثمرون على الاستثمار بسوق الأوراق المالية المصري؟.

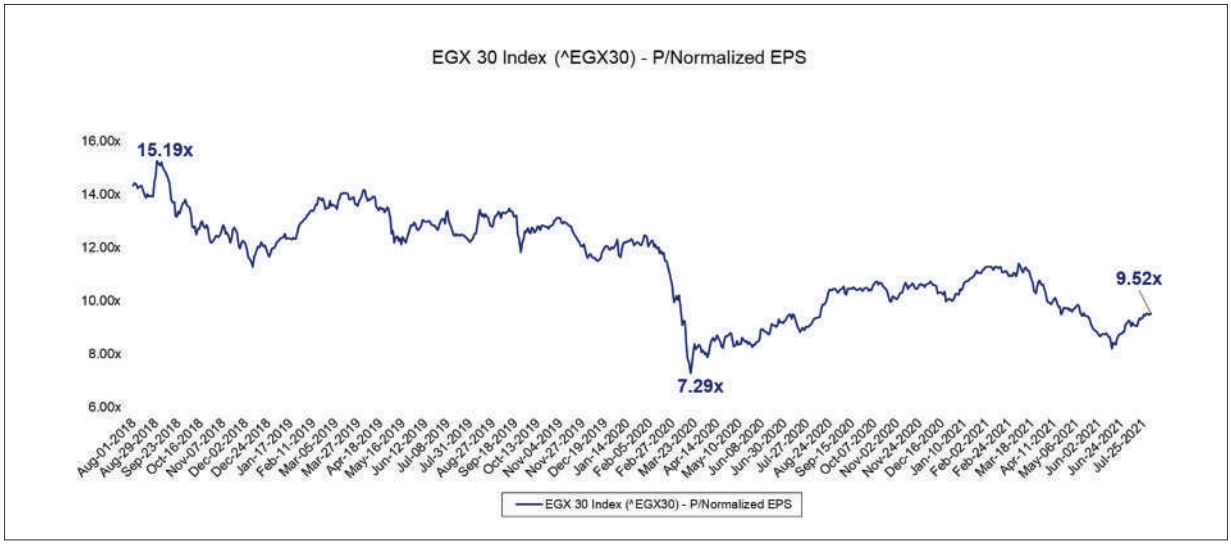

عزوف المستثمرين

- لتفسير عزوف المستثمرين عن الاستثمار بسوق الأوراق المالية يمكن النظر من وجهة نظر المستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار بسوق قوي تتعاظم قيم رأس ماله، وهو أمر غير موجود بسوق الأوراق المالية المصري، حيث انخفضت قيمة رأس المال السوقي من 800 مليار جنيه في عام 2018، وصولًا إلى 707 مليارات جنيه (وفقًا لتداولات تاريخ 01 أغسطس 2021)، ومن ثم فإن ذلك الحجم الضعيف لرأس المال السوقي مقارنة ببقية الأسواق بالمنطقة يضع وزنًا ضئيلًا لمصر بالمؤشرات العالمية مثل مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة (0.6945) وهو ما يقلل حجم الأموال التي يتم تخصيصها للاستثمار بسوق الأوراق المالية المصري.

- سبب آخر لا يمكن إغفاله هو ما حدث للبنك التجاري الدولي الذي يُعد أحد الأسهم القيادية بالسوق، والذي كان يستحوذ على نسبة كبيرة من استثمارات الأجانب بالبورصة

المصرية، حيث إن تدخل البنك المركزي في تغيير مجلس إدارة البنك مع عدم تقديم تقرير يفصح عن المخالفات التي تسببت في اتخاذ البنك المركزي لذلك القرار، وتكوين البنك التجاري الدولي لمخصصات كبيرة لمواجهة تلك المخالفات؛ دفعت بالمستثمرين الأجانب والمؤسسات للخروج من سهم التجاري الدولي صاحب أكبر حجم رأس مال سوقي بالبورصة المصرية، ونقل مستويات التداول بالسوق من مستويات 13000 – 15000 إلى ما بين 9000 – 12000.

- دفعت تلك المستويات المنخفضة والأداء السلبي للسوق إلى هروب أموال أخرى للأسواق المجاورة، خاصة أن الأسواق المجاورة تحقق مكاسب أفضل للمستثمرين، لا سيما السوق السعودي نتيجة لارتباطه بالارتفاع في أسعار النفط عالميًا. وبرغم صعوبة تحديد الأسباب التي تدفع الأسواق المالية إلى التحرك في اتجاه محدد، حيث إنها مجموعة من العوامل المتداخلة التي تمت الإشارة إليها التي تؤثر على مستوى السيولة بالسوق؛ فإن مستوى السيولة يحدد فرص طرح ودخول شركات جديدة (سيولة منخفضة تعني شركات أقل)، وكذلك نظم الإفصاح وحرية تبادل المعلومات بالسوق، خاصة أن بعض الأسهم بالبورصة المصرية تحقق ارتفاعات كبيرة في فترات صغيرة جدًا، ثم تنخفض بشكل كبير مسببة خسائر كبيرة للمستثمرين من الأفراد، وعدم وجود آليات كافية للتداول بالسوق مثل البيع الهامشي (يعني إمكانية اقتراض الأسهم وبيعها ومن ثم تحقيق أرباح في أوقات الانخفاض في الأسواق).

- مع ذلك، هناك بعض العوامل الإيجابية التي تشير إلى أن الفرصة ما زالت قائمة أمام السوق المالي المصري لتحقيق أداء إيجابي، يتمثل أهمها في إصدار هيئة الرقابة المالية لقانون 108 الخاص بإفصاح الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة الذي من المنتظر أن يجذب شريحة جديدة من صناديق الاستثمار المهتمة بالاستثمار في أسهم منخفضة الأثر على البيئة. يُضاف لذلك إعلان صندوق النقد الدولي عن توقعه أن يحقق الاقتصاد المصري معدل نمو إيجابيًا بنسبة 5.2% في العام المالي 2021/2022. أخيرًا، إعلان البنك المركزي عن ارتفاع صافي الأصول الأجنبية بالعملات الأجنبية لدى البنوك بقيمة 78 مليون دولار أمريكي لتصل إلى 1.73 مليار دولار في شهر يونيو محققة زيادة قدرها 388 مليون دولار في الأصول الأجنبية، وهو ما يعكس حقيقة التحسن الإيجابي بالاقتصاد المصري خلال الفترة الحالية.

قضايا نوعية

1

الأزمة الاقتصادية
تُفاقِمُ خطر الاضطرابات في لبنان

يُواجه لبنان أزمة اقتصادية تُعد الأسوأ في تاريخه، خاصة مع التوقعات بتفاقمها في ظل عدم تشكيل الحكومة، بل إن تلك الأزمة تعد من بين الأزمات الاقتصادية العشر الأكثر حدةً عالميًّا منذ أواسط القرن التاسع عشر. ويُرجع محللون هذه الأزمة إلى ارتكاز الاقتصاد اللبناني على الريع، بما يعطي مجالًا للخدمات على حساب الاقتصاد المنتج، مثل الاعتماد على السياحة كمورد رئيسي، واستشراء الفساد والنهب المنظم لخزينة الدولة اللبنانية والتهريب، خصوصًا للدولار والمواد الغذائية المدعومة إلى الخارج، إضافة إلى جشع التجار، وأخيرًا الضغوط الخارجية على الاقتصاد اللبناني.

2

مصر والأولمبياد..
كيف تطورت البنية التحتية الرياضية؟

تتنافس مصر حاليًا في دورة الألعاب الأولمبية في طوكيو، والتي كان من المفترض إقامتها في صيف 2020، إلا أنها تأجلت إلى العام الجاري بسبب جائحة كورونا. جاءت المشاركة المصرية بأكبر بعثة لها في تاريخ الأولمبياد منذ بدايته على الإطلاق. وتتكون البعثة من 132 رياضيًا يتنافسون في 24 رياضة مختلفة. وكان جميع أعضاء البعثة من الرياضيين قد تأهلوا من خلال عبورهم التصفيات المعترف بها دوليًا، وحصولهم على العديد من البطولات والمراكز الأولى على مستوى الأصعدة القارية وأحيانًا العالمية. ويكشف حجم المشاركة المصرية هذه المرة عن تطور البنية التحتية الرياضية التي أولتها الحكومة اهتمامًا كبيرًا في السنوات الماضية.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (30) - 15 أغسطس 2021

Bermudas
Marine
Compa
320
340
0
20
N.E
60
80
100
120
140
160
180
S.E
S
E
N

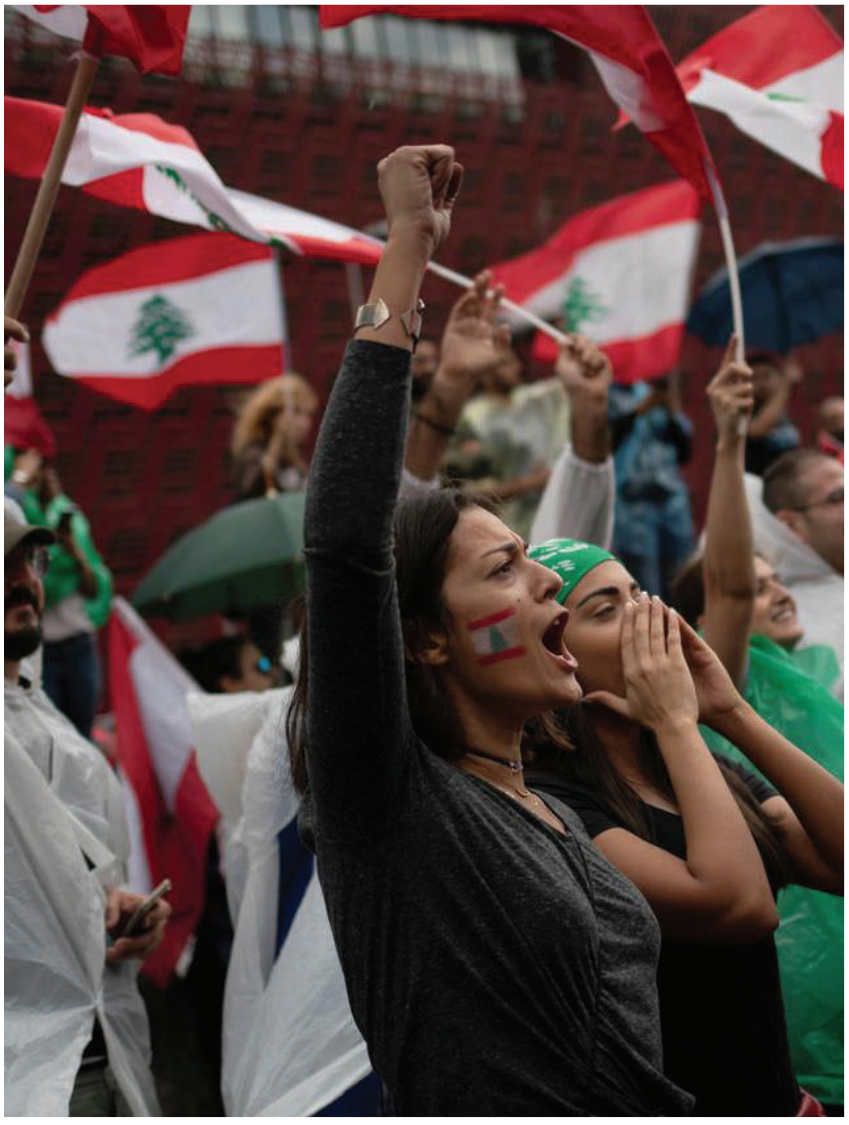

الأزمة الاقتصادية تُفاقِمُ خطر الاضطرابات في لبنان

* سالي عاشور
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يُواجه لبنان أزمة اقتصادية تُعد الأسوأ في تاريخه، خاصة مع التوقعات بتفاقمها في ظل عدم تشكيل الحكومة، بل إن تلك الأزمة تعد من بين الأزمات الاقتصادية العشر الأكثر حدةً عالميًّا منذ أواسط القرن التاسع عشر. ويُرجع محللون هذه الأزمة إلى ارتكاز الاقتصاد اللبناني على الريع، بما يعطي مجالًا للخدمات على حساب الاقتصاد المنتج، مثل الاعتماد على السياحة كمورد رئيسي، واستشراء الفساد والنهب المنظم لخزينة الدولة اللبنانية والتهريب، خصوصًا للدولار والمواد الغذائية المدعومة إلى الخارج، إضافة إلى جشع التجار، وأخيرًا الضغوط الخارجية على الاقتصاد اللبناني.

مؤشرات متردية

- تراجع إجمالي الناتج المحلي في لبنان من حوالي 55 إلى 33 مليار دولار بين عامي 2018 و2020، ويُشير البنك الدولي إلى أنّ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي انكمش بنسبة 20.3% في 2020، بعد أن كان انكماشه بنسبة 6.7% عام 2019، وذلك في ظل حالة غير مسبوقة من عدم اليقين، إذ من المتوقع أن يستمر هذا الانكماش بنسبة 9.5% في عام 2021، كما تراجع إجمالي الناتج المحلي للفرد بالدولار بنسبة 40%.

تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (%)

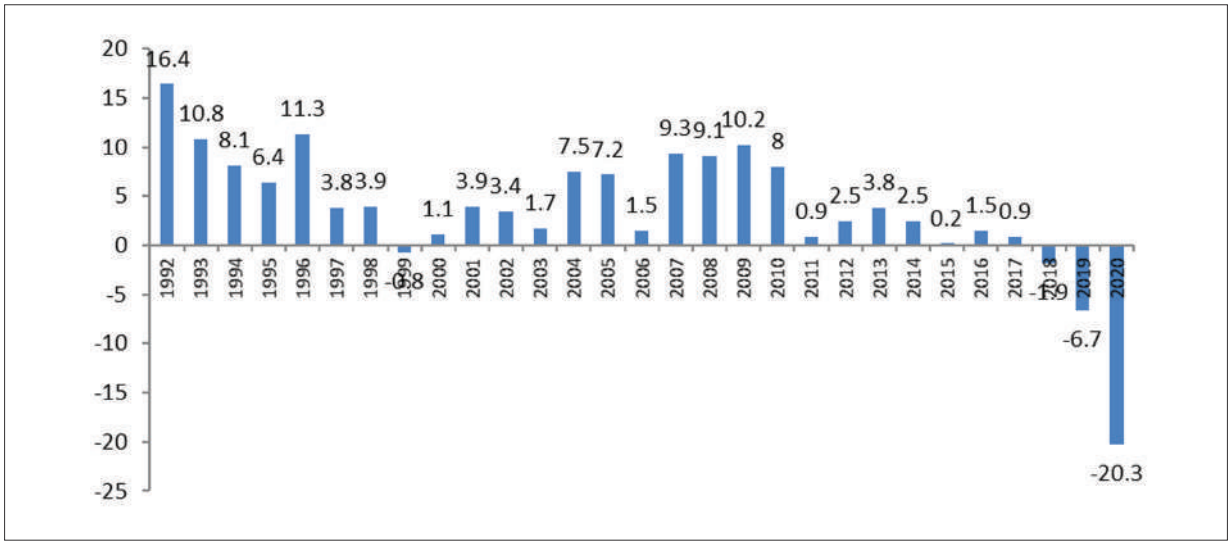

- يشهد حجم النشاط الاقتصادي في لبنان انكماشًا يعكسه مؤشر مديري المشتريات الشهري (PMI)؛ إذ بلغ نشاط القطاع الخاص 41.1 خلال عام 2020 والذي يُعد أدنى قيمة تم تسجيلها منذ نشره لأول مرة في عام 2013. فعلى جانب الطلب كان صافي الصادرات هو المساهم الوحيد في النمو في عام 2020 كنتيجة لتراجع الواردات، بينما تدهور الميزان التجاري بالنسبة للخدمات نتيجة (كوفيد- 19)، وتراجع عائدات قطاع السياحة بنسبة 71.5% عام 2020، حيث بلغ معدل إشغال الفنادق 16.6% فقط خلال 9 أشهر 2020. أما بخصوص المؤشرات المالية فقد شهدت الإيرادات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا حادًّا بسبب الأزمة، إذ بلغت الإيرادات 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، ويرجع هذا التدهور إلى كساد النشاط الاقتصادي وانخفاض العوائد الضريبية.

- تُشير التقديرات إلى أن النفقات اللبنانية قد وصلت إلى 16.4% من الناتج المحلي

الإجمالي في عام 2020، بانخفاض طفيف مقارنة بعام 2019، بسبب التخلف عن سداد الديون الخارجية. بينما خسرت العملة الوطنية (الليرة) نحو 90% من قيمتها خلال عامين، إذ إن سعر الصرف الرسمي ما زال مثبتًا عند 1507 ليرات مقابل الدولار، بينما تخطّى السعر في السوق السوداء عتبة 15 ألف ليرة مقابل الدولار. وانعكس هذا التدهور في قيمة العملة على أسعار السلع والخدمات مما تسبب في ارتفاع معدلات التضخم بمتوسط 84.3% في عام 2020، كما بلغ متوسط تضخم أسعار الغذاء 254% خلال عام 2020، علمًا بأنَّ لبنان يستورد معظم احتياجاته الغذائية من سلعٍ أو مواد أولية من الخارج.

تطور أسعار الليرة اللبنانية مقابل الدولار في السوق السوداء (2020-2021)

تزايد الفقر والبطالة

- يرجّح أن تزيد الأزمة الاقتصادية اللبنانية الفقر وتدهور القوة الشرائية للأسر، إذ تشير استطلاعات أُجريت هاتفيًا من قبل البنك الدولي خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2020 إلى أن 41% من الأسر تواجه تحديات في الحصول على الغذاء والاحتياجات الأساسية، فمن بين 1.5 مليون لاجئ سوري يعيشون حاليًا في لبنان يواجه 78% منهم انعدامًا للأمن الغذائي. إذ تفيد أرقام تقرير منظمة "اليونيسف" بأنَّ 30% من أطفال لبنان ينامون على طَوَىً ببطون خاوية، وهي حقيقة مؤلمة.

- تشير دراسة استقصائية للبنك الدولي حول الشركات في لبنان في نوفمبر 2020 إلى أن شركة واحدة تقريبًا من بين كل خمس شركات شملها الاستطلاع مغلقة نهائيًا، كما أن أربعًا من كل خمس شركات تراجعت مبيعاتها بشكل كبير، وقد خفضت 79% من الشركات التي شملها الاستطلاع مبيعاتها (الاسمية) بمتوسط 69%.

- تحملت الشركات الصغيرة العبء الأكبر من تبعات تردي الأوضاع الاقتصادية والمالية، فقد سجلت الشركات انخفاضًا بنسبة 74% في معدلات الطلب على منتجاتهم وخدماتهم. كما تضرر المصدرون، فقد سجلت شركة واحدة من بين كل أربع شركات انخفاضًا بنسبة 70% في المتوسط في الصادرات. في المقابل، تمكنت 20 شركة من زيادة صادراتها في قطاع التصنيع والغذاء.

التوزيع النسبي لتأثر الشركات بعد الأزمة اللبنانية (نوفمبر 2020)

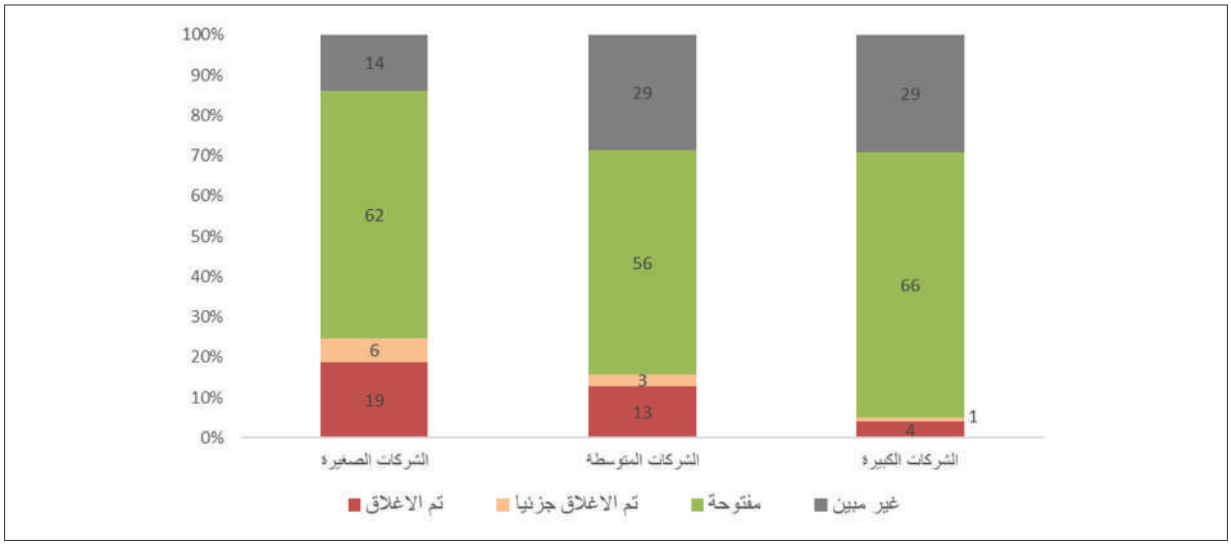

Source: World Bank, 2021 Follow up to the Enterprise Survey.

- أثّرت الأزمة اللبنانية على معدلات تفاقم البطالة، حيث قفزت لتبلغ 36.6% عام 2020 وسط التوقعات بوصولها إلى 41.4% عام 2021، **وهو ما يوضحه الشكل التالي.**

تطور معدل البطالة في لبنان بين عامي 2018-2021

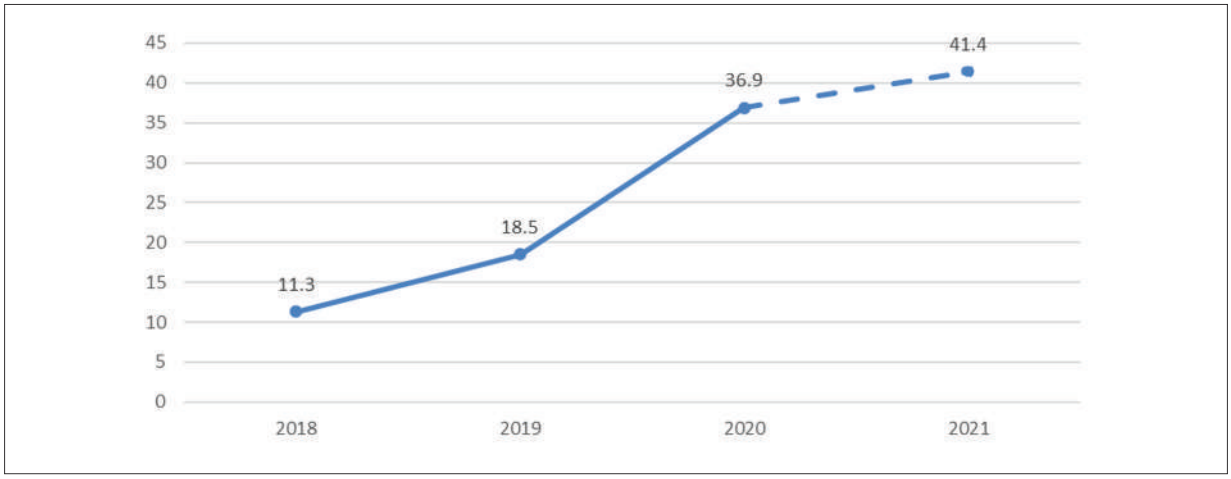

- يُشير استقصاء آراء الشركات المُعدّ بواسطة البنك الدولي في نوفمبر 2020 إلى أن واحدًا من كل خمسة عمال فقدوا وظائفهم منذ أكتوبر 2019، بينما خفّض نحو 61% من الشركات الخاضعة للمسح العمال الدائمين بنسبة 43 %.

الشركات (وفقًا لعدد العمال)	نسبة خفض العمالة بعد الأزمة (%)	
	الرجال	النساء
الصغيرة (5- 19)	-25%	-20%
المتوسطة (20- 99)	-30%	-27%
الكبيرة (100 – فأكثر)	-22%	-23%
الإجمالي	-27%	-25%

Source: World Bank, 2021 Follow up to the Enterprise Survey.

خلاصة القول، إن الأزمة المالية والاقتصاديّة تزيد من هشاشة لبنان وتفكّكه، مما زاد من خطر الاضطرابات المدنية والاجتماعية وأوجه الخلل الطويلة الأمد. وفي ظل هذا السياق، تصبح هنالك ضرورة العمل على التركيز في دعم الصرف الأجنبي في لبنان فهو يشكل ضغوطًا كبيرة على ميزان المدفوعات في لبنان، مما يزيد من الضغوط التضخمية، فيحدّ أكثر من القدرة الشرائيّة للمواطنين. كما ليس هناك من سبيل أمام لبنان إلا بتشكيل حكومة جديدة تضطلع بمهمة التفاوض مع صندوق النقد الدولي والدائنين الدوليين من أجل تسوية أوضاع المديونية الخارجية، والحصول على معونات من الشركاء الدوليين، إلى جانب إجراء الإصلاحات الهيكلية الضرورية لانتشال الاقتصاد اللبناني من أزمته الاقتصادية/الاجتماعية الحادة.

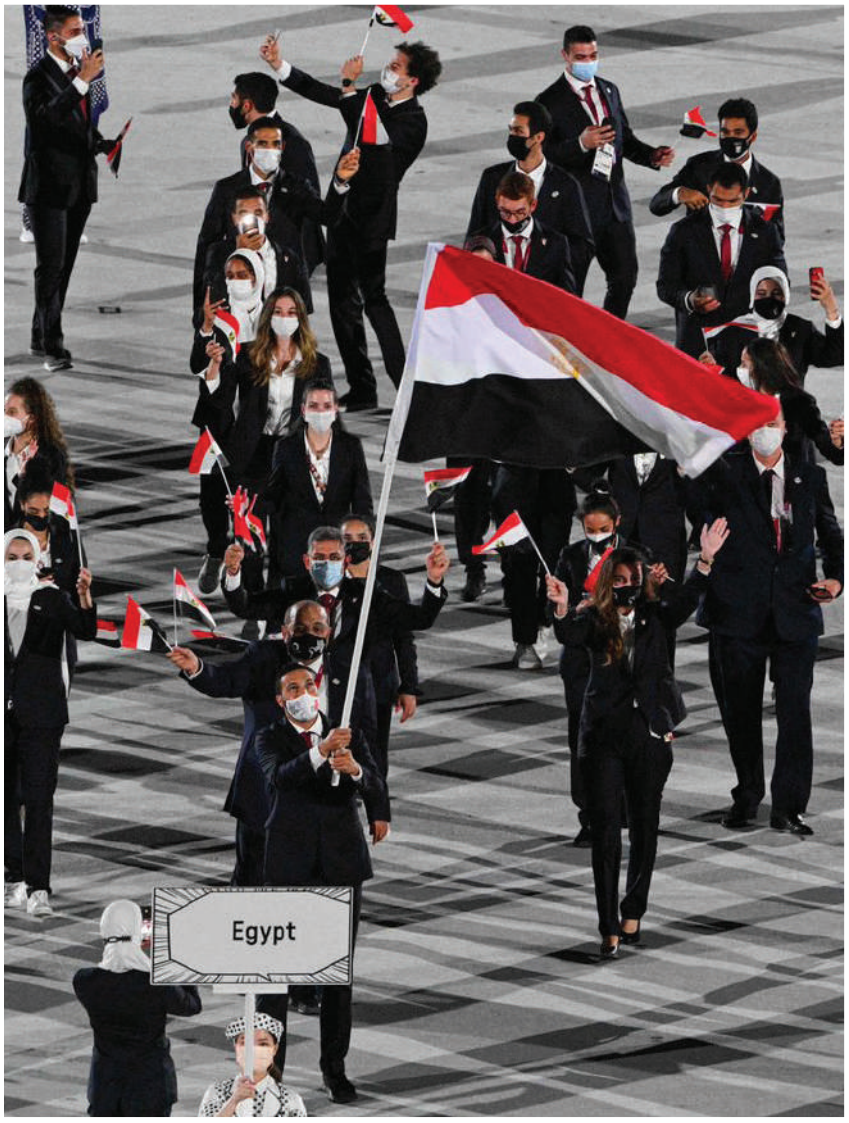

مصر والأولمبياد.. كيف تطورت البنية التحتية الرياضية؟

* د. عمر الحسيني
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تتنافس مصر حاليًا في دورة الألعاب الأولمبية في طوكيو، والتي كان من المفترض إقامتها في صيف 2020، إلا أنها تأجلت إلى العام الجاري بسبب جائحة كورونا. جاءت المشاركة المصرية بأكبر بعثة لها في تاريخ الأولمبياد منذ بدايته على الإطلاق. وتتكون البعثة من 132 رياضيًا يتنافسون في 24 رياضة مختلفة. وكان جميع أعضاء البعثة من الرياضيين قد تأهلوا من خلال عبورهم التصفيات المعترف بها دوليًا، وحصولهم على العديد من البطولات والمراكز الأولى على مستوى الأصعدة القارية وأحيانًا العالمية. ويكشف حجم المشاركة المصرية هذه المرة عن تطور البنية التحتية الرياضية التي أولتها الحكومة اهتمامًا كبيرًا في السنوات الماضية.

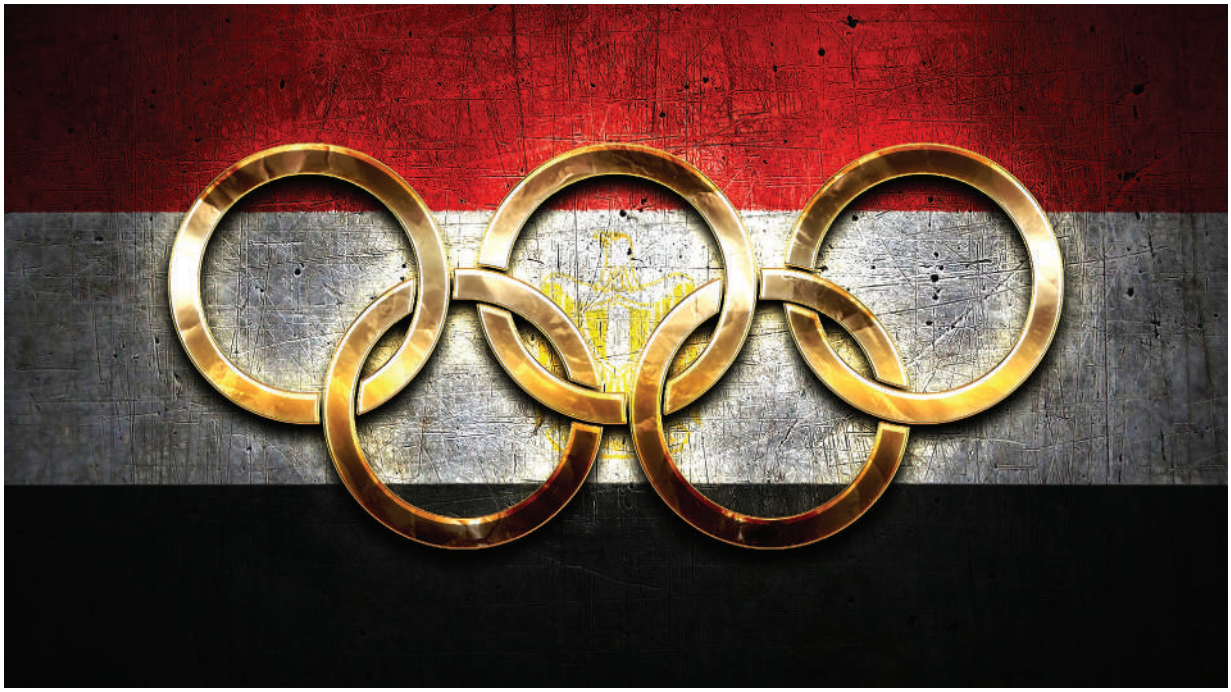

تاريخ أولمبي ممتد

- شاركت الدولة المصرية في الأولمبياد لأول مرة في عام 1912، ومن بعدها ظهر الرياضيون المصريون في كل نسخة من دورة الألعاب الأولمبية الصيفية باستثناء عامي 1932 و1980. إذ فازت مصر بأولى ميدالياتها الأولمبية في أولمبياد 1928 التي أُقيمت في أمستردام، إذ حصل كل من المصارع إبراهيم مصطفى ورافع الأثقال سيد نصير على ميدالية ذهبية واحدة. كما فاز الغواص فريد سميكة بميداليتين برونزية وفضية. ولا يزال فريد سميكة المصري الوحيد الذي فاز بميدالية أولمبية في مجال الألعاب الرياضية المائية.

- عادت مصر للفوز بخمس ميداليات في عام 1936، وخمس ميداليات أخرى في عام 1948، بذهبيتين في كل واحدة، وذلك بعد أن غابت عن دورة ألعاب 1932. ثم توالت الإنجازات المصرية على فترات متلاحقة، بل واستطاع رياضيون مصريون الفوز بميداليات أولمبية في دورات مختلفة، مثلما فعل بطل مصر في المصارعة اليونانية الرومانية كرم جابر بعد حصوله على ذهبية أولمبياد أثينا 2004 وفضية أولمبياد لندن 2012.

- فازت مصر بثلاث ميداليات برونزية قبل أربع سنوات في أولمبياد 2016 بريو دي جانيرو. إذ احتل رافعا الأثقال سارة أحمد ومحمد محمود المركز الثالث في وزن 69 كجم للسيدات و77 كجم للرجال على التوالي، كما حصلت هداية ملك وهبة على البرونزية الأخرى في أولمبياد ريو. وتم اختيار هداية لتكون أول سيدة مصرية ترفع علم البعثة الأولمبية بأولمبياد طوكيو بسبب إنجازاتها وتقديرًا لسيدات مصر الأبطال.

- احتلت مصر المرتبة الرابعة والخمسين من 206 دولة مشاركة في الترتيب العام لأولمبياد طوكيو 2020 بعد أن حصدت ست ميداليات (1 ذهبية، 1 فضية، 4 برونزية) في ألعاب الكاراتيه والمصارعة والخماسي الحديث.

جهود حكومية واسعة

- عادت الرياضة المصرية مؤخرًا لتشهد انتعاشة من الانتصارات الرياضية في البطولات الإقليمية والقارية والعالمية في العديد من الألعاب المختلفة. ويعود ذلك لاهتمام الحكومة بالرياضي المصري، ومحاولة معالجة العيوب والمشاكل المتراكمة من إهمال وفساد أصاب بعض الاتحادات المصرية، وهو ما اتضح في العديد من القرارات بمحاسبة وإحلال وتجديد الهياكل الرياضية، مثل ما تم في حالة اتحاد رياضة رفع الأثقال الذي تم حل مجلسه بعد مشاكل تتعلق بالمنشطات.

- برز أيضًا دور الحكومة في إطلاق المشروعات القومية الرياضية التي بلغ عددها 85 مشروعًا خلال سنوات السبع الأخيرة في كافة أنحاء الجمهورية المصرية. وتهدف هذه المشروعات إلى توفير شتى أنواع الدعم المفتقد سابقًا من أجل إتاحة الفرصة للمواطنين لممارسة الرياضة بصورة مناسبة. كما يهدف لصنع جيل جديد من الرياضيين القادرين على المنافسة عالميًا في مختلف الألعاب.

- تشمل هذه المشروعات إنشاء مراكز شباب جديدة، وتطوير الموجود منها، كما تضمنت بناء الاستادات الرياضية المفتوحة والصالات المغلقة، ومن أبرزها: تطوير 6 استادات كبرى ساعدت على نجاح مصر في استضافة بطولة كأس الأمم الإفريقية الأخيرة في وقت قياسي بعد فشل الدولة المضيفة قبل مصر في إنهاء كامل استعداداتها. كما يُعتبر مشروع مدن الألعاب الرياضية التي أعلنت الحكومة عن تخصيص 500 فدان له بمدينة أسوان الجديدة أول وأكبر مدينة إفريقية للألعاب الرياضية، يمكنها استضافة الفعاليات الرياضية.

أبطال مصريون جدد

- شهدت السنوات الأخيرة العديد من الإنجازات والبطولات للرياضة المصرية كنتيجة لهذا التحول في سياسة إدارة المشهد الرياضي بمصر. ومن نتائج هذا التحول تتويج المنتخب المصري ببطولة العالم للناشئين لكرة اليد، بالإضافة إلى الحصول على برونزية بطولة العالم للشباب لكرة اليد. كما أدى إلى وصول منتخب ناشئي الكرة الطائرة إلى نصف نهائي بطولة العالم. ونجح منتخب مصر لكرة السلة للناشئات تحت 18 عامًا في الحصول على بطولة الأمم الإفريقية بعد غياب 10 أعوام عن منصة التتويج.

- نجح رياضيو مصر بالألعاب الفردية في تحقيق العديد من الإنجازات أيضًا. فحقق المنتخب المصري للجودو لقب بطولة إفريقيا. وظهرت بطلة مصرية جديدة للتنس باسم ميار شريف، والتي أصبحت أول مصرية تصل إلى الدور الرئيسي لإحدى بطولات جراند سلام. كما فازت ببطولة تشارلستون للتنس والمركز الثاني ببطولة لاس بالماس، وكذا الحال مع رياضات أخرى مثل السباحة والبطلة العالمية فريدة عثمان، والاسكواش التي تسيطر مصر على أغلب بطولاتها العالمية بأبطال عديدين من السيدات والرجال.

- اقتحمت مصر ساحات رياضية أخرى مثل كمال الأجسام التي فاز ببطولتها الأهم عالميًا المصري ممدوح السبيعي الملقب بـ"بيج رامي"، كما حصلت مصر على بطولة العالم للشيش، وفازت أيضًا بدورة الألعاب الإفريقية الأخيرة بعدد ضخم من الأرقام القياسية التي حطمها رياضيوها. فحصلت مصر خلال الدورة على إجمالي 273 ميدالية، منها 102 ميدالية ذهبية، و98 فضية، و73 برونزية.

مشروع البطل الأولمبي

- تقوم عدة دول كبرى برعاية رياضييها بعناية فائقة من خلال برامج طويلة الأمد لدراسة احتياجات كل رياضة على حدة، وفرص المنافسة على الألقاب العالمية. وتركز هذه الدول على الأولمبياد بالأخص، كونه البطولة الرياضية الأهم في التاريخ الحديث. وقامت الحكومة الصينية بإطلاق مشروع متزامن مع الإعلان عن استضافتها أولمبياد بكين 2008. نص المشروع على الفوز بـ119 ميدالية أولمبية من أجل الفوز بالأولمبياد، وهو ما نتج عنه فوز الصين بـ100 ميدالية منها 53 ميدالية ذهبية، وهو أكبر من عدد الميداليات الذهبية في هذا الأولمبياد. ورجع هذا

النجاح إلى إنشاء الصين 3000 مدرسة رياضية متخصصة تطبق برامج إعداد رياضي بناءً على علوم الرياضة الحديثة.

- أعطت الحكومة المصرية هي الأخرى، الضوء الأخضر لمشروعها القومي للموهبة والبطل الأولمبي والمسمى "أمل مصر". ويهدف المشروع لاكتشاف المواهب مبكرًا بهدف إعدادها للمنافسة على مستوى عالمي في مختلف الرياضات. ويُعتبر هذا المشروع جزءًا من أهداف استراتيجية مصر للتنمية المستدامة الخاص بالأهداف الاجتماعية، آخذًا في الاعتبار العنصر الاقتصادي.

- أطلقت الحكومة المصرية من خلال وزارة الشباب والرياضة مشروع "أمل مصر" في 27 مديرية مختلفة من مديريات الشباب والرياضة. ويحتوي المشروع على 5 مراحل أساسية متوالية، هي: الناشئون، والواعدون، وأبطال الواعدين، والنخبة، ثم في النهاية مرحلة البطل الأولمبي وتستمر حتى اعتزال اللاعب. ويبدأ المشروع بانتقاء المواهب من الجنسين، بالتوازي مع إقامة 100 مركز تدريبي في مختلف المحافظات.

- يهدف المشروع للدعم الميداني والعلمي للرياضيين الواعدين، ومساندتهم لتحقيق الإنجازات الرياضية على الصعيدين العالمي والأولمبي، كما يحاول صنع بيئة رياضية حاضنة لهم تُمكّنهم من الاستمرار في التفوق الرياضي، مع ضمان نجاحهم الدراسي ودمجهم المهني لاحقًا.

كيف يفكر العالم؟

1

اتساع الصراعات الإثيوبية.. التفكك قد لا يكون مستبعدًا

توسّع الصراع العرقي الإثيوبي الذي بدأ في التيجراي خلال الفترة الأخيرة، بعد أن قامت الحكومة بالزج بأكثر من عرقية في براثن هذا الصراع، وهو ما فرض إشكالية حقيقية أمام استقرار الدولة الإثيوبية. إذ تسعى قومية الأمهرة إلى تطبيق سياسات انفرادية بالسلطة، فضلًا عن صراعها مع قومية الأورومو، وهو ما يمثل بُعدًا آخر للصراع العرقي في إثيوبيا، على نحو يُفرغ عبارة "إثيوبيا أكبر من أن تنهار" من مضمونها، ناهيك عن صعوبة توحيد العرقيات بالتفافها حول مشروع قومي لأن السلطة في ذاتها هي طرف أصيل في الصراع العرقي وأحد أسباب تأججه.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (30) - 15 أغسطس 2021

اتساع الصراعات الإثيوبية.. التفكك قد لا يكون مستبعدًا

* نرمين سعيد
باحث بالمرصد المصري
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

توسّع الصراع العرقي الإثيوبي الذي بدأ في التيجراي خلال الفترة الأخيرة، بعد أن قامت الحكومة بالزج بأكثر من عرقية في براثن هذا الصراع، وهو ما فرض إشكالية حقيقية أمام استقرار الدولة الإثيوبية. إذ تسعى قومية الأمهرة إلى تطبيق سياسات انفرادية بالسلطة، فضلًا عن صراعها مع قومية الأوروموـ وهو ما يمثل بُعدًا آخر للصراع العرقي في إثيوبيا، على نحو يُفرغ عبارة "إثيوبيا أكبر من أن تنهار" من مضمونها، ناهيك عن صعوبة توحيد العرقيات بالتفافها حول مشروع قومي لأن السلطة في ذاتها هي طرف أصيل في الصراع العرقي وأحد أسباب تأججه.

خارطة الصراع

- قـدّم التقريـر الصـادر عـن "تشـاتام هـاوس" توصيفًـا للصـراع العرقـي فـي إقليـم تيجـراي الـذي انطلقـت شـرارته الأولـى فـي نوفمبـر الماضـي ممهـدة لسلسـلة مـن الصراعـات العرقية فـي إثيوبيـا، وذلـك علـى خلفيـة رغبـة الحكومـة الفيدراليـة فـي السـيطرة علـى القاعـدة العسـكرية الأكبـر فـي ميكيلـي (العاصمـة الإقليميـة للإقليـم) والاسـتيلاء علـى مـا فيهـا مـن أسـلحة، ممـا جعـل التدخـل العسـكري فـي الإقليـم أمـرًا مبـررًا مـن وجهـة نظـر الحكومـة التـي ترغـب فـي انتزاع السـلطة من جبهة تحرير تيجـراي. ومـع قطـع الاتصـالات فـي الإقليـم، باتـت الحكومـة المركزيـة هـي الطـرف الوحيـد للحصـول علـى أي معلومـات عـن الصـراع.

- تكمـن خطـورة هـذا الصـراع في طابعـه الممتد، نظـرًا لمـا يتمتـع بـه الإقليـم مـن قـدرات عسـكرية تعطيه قـدرة "النفس الطويـل" فـي القتـال مـع الحكومـة الفيدراليـة. وفـي الفتـرة الأخيـرة، امتـد الصـراع العرقـي فـي التيجـراي ليشـمل حـوادث عنـف وقتـل فـي أوروميـا وبنـي شـنقول والمنطقـة الجنوبيـة مـن البلاد، بينمـا وقفـت الحكومـة المركزيـة عاجـزة أمـام تـردي الأوضـاع الإنسـانية التـي تنـذر بكارثـة وشـيكة . إضافـة إلـى ذلـك، فـإن تـورط الأمهرة فـي القتـال فـي تيجـراي إلـى جانـب الحكومـة الفيدراليـة قـد يؤسـس لانقسـامات عرقيـة داخـل الجيـش الوطنـي.

- فـي يونيـو الماضـي، اتخـذت الحـرب الأهليـة فـي التيجـراي منعطفًـا جديـدًا؛ فبعـد ثمانيـة أشـهر مـن أمـر رئيـس الـوزراء "آبـي أحمـد" بالتدخـل العسـكري الفيدرالـي لإزاحـة حـزب تيجـراي الحاكـم مـن السـلطة، وسـحق القـوات الموالية لجبهـة تحريـر تيجـراي؛ كان على القوات الفيدراليـة أن تتخلـى عـن جميـع الأراضـي التـي اسـتولت عليهـا تقريبًـا. حيـث غـادر آلاف الجنـود ميكيلـي إلـى جانـب المسـئولين الإداريين، بحيـث مثّـل الانسـحاب انتصـارًا كبيـرًا لجبهـة تحريـر تيجـراي فـي تمردهـم ضـد القـوات الفيدراليـة والقـوات الإقليميـة المتحالفـة فـي إريتريـا وأمهـرة. وقـد حاولـت أديـس أبابـا تغطيـة الانسـحاب بإعـلان وقـف إطـلاق النـار، وهـو مـا رفضـه زعمـاء التيجـراي. وعُـدّ ذلـك التطـور الأبـرز فـي أسـوأ أزمـة أمنيـة فـي إثيوبيـا منـذ عقـود، دون أن يعنـي هـذا أن رحيـل القـوات سـيوفر الإغاثـة السـريعة للسـكان مـع شـبح المجاعـة الـذي يلـوح فـي الأفـق، ممـا يتطلـب مـن جميـع الأطـراف إعطـاء الأولويـة القصـوى لوصـول الأغذيـة إلـى تيجـراي وتسـهيل وصـول القوافـل الإنسـانية.

- علـى جانـب آخـر، اشـتعل صـراع عرقـي علـى خلفيـة سـقوط قتلـى فـي منطقـة ولـق غـرب أوروميـا فـي مـارس 2021، وهـو الصـراع الـذي تخللتـه تصريحـات متبادلـة من قبل المسـئولين الحكومييـن فـي المنطقـة للتنديـد بأعمـال العنـف التـي تعرضـت لهـا العرقيتـان تحديـدًا فـي مناطـق جينيـل ووردا وبابـو وبـون كبيلـي ومدينـة دسـي، بالإضافـة إلـى العديـد مـن المناطـق فـي إقليـم أمهـرة .

- دفـع "كيتيـل ترونوفـل" فـي مقالـه المنشـور فـي دوريـة (Foreign Policy) بـأن الجيـش الإثيوبـي يقاتـل جماعـات متمـردة فـي إقليـم أوروميـا (وهـي الجماعـات التـي حمّلتهـا الحكومـة

الفيدرالية مسئولية الاعتداء على مواطنين من قومية الأمهرة)، كما أن البعض يرجح أن تتجه الأمور في أوروميا إلى حالة من الاقتتال الأهلي، خصوصًا بعد أن وجه حاكم إقليم أمهرة خطابًا رسميًا إلى الحكومة الفيدرالية طالبها فيه بحماية أبناء عرقية الأمهرة ضد اضطهاد الأوروميا لهم في الإقليم.

- على جانب جبهة تحرير أورومو، فقد تضاربت التصريحات؛ ففي الوقت الذي أشار فيه مسئولون محسوبون على الجبهة بأنها غير مسئولة عن قتلى الأمهرة، أكد آخرون حق أبناء عرقية أوروميا في الدفاع عن أنفسهم حال تعرضوا للعنف. ومن الجدير بالذكر أن هذا السجال بين الأمهرة والأورومو أعقب فشل الحكومة الفيدرالية في حماية المتواجدين من عرقية الأورومو في إقليمي أمهرة وبني شنقول .

- في هذا الإطار، دفع "ستيفن فلدستاين" بأن نمط سلوك "آبي أحمد" يعبر عن اتجاه مقلق اختار المجتمع الدولي عدم اتخاذ إجراءات صارمة نحوه، حيث تبنى ذات التكتيكات القمعية التي استخدمتها الأنظمة

السابقة في إثيوبيا لضمان استمرار حكمه، لتذهب جهوده في إطلاق سراح السجناء السياسيين وأجندة التحرير التي ولدت إصلاحات حقيقية أدراج الرياح مع استمرار الممارسات العرقية التي تضمنت حبس شخصيات معارضة بارزة (مثل: جوهر محمد، وبيكيلي جيربا، وإسكندر نيغا) في تقييد متزايد للحريات؛ حيث تمثل العملية العسكرية المستمرة في منطقة أوروميا الغربية دليلًا إضافيًا على أن سمعة "آبي أحمد" كصانع للسلام مبالغ فيها بعد أن أثبت أنه أكثر استعدادًا لاستخدام القوة والإكراه لتحقيق أهدافه وضمان بقائه السياسي .

- تفتح مليشيات الأمهرة جبهة أخرى للصراع في إقليم بني شنقول-جوميز الذي شهد اشتباكات عسكرية ذات طبيعة عرقية منذ وصول "آبي أحمد" للسلطة في 2018، حيث دار الصراع بين السكان الأصليين ومستوطني المنطقة من قومية الأمهرة، حتى وصلت الأمور إلى اشتباكات دامية في أبريل 2021 بعد تعرض السكان الأصليين لحملات عنف ممنهجة تضمنت تهجيرهم من أراضيهم، والدفع بهم إلى حدود السودان. وفي الإطار نفسه، اتسعت دائرة الصراع حتى وصلت إلى منطقة كوارة، وهي المنطقة الأقرب لسد النهضة من الناحية الشمالية، وتكتسب أهمية استراتيجية كبرى.

- لم تسلم الحدود الإثيوبية مع الصومال من اشتباكات عسكرية دامية بين العيسى والعفر، حيث تبعد تلك المنطقة عن الصومال حوالي 37 كم فقط، مما يجعل أي توتر فيها شديد الحساسية بالنسبة للحكومة الإثيوبية، لأنه قد يدفع قبائل العيسى المنتمية للصومال لشن هجوم على إقليم العفر من جهة الشرق لتخفيف الضغط الناجم عن الهجمات بالأسلحة الثقيلة من قبل قبائل العيسى، ولذلك فإن المشهد الحالي في إثيوبيا لا يعبر إلا عن حالة من الاقتتال الأهلي .

آثار محتملة

- أشار "ويتني شنايدمان" في تحليله المنشور على موقع "بروكينجز" إلى مطالبة العديد من القوى الدولية بوضع حدٍّ لانتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في إقليم التيجراي على نطاق واسع، بما في ذلك: العنف الجنسي، وضرورة انسحاب القوات الإريترية والأمهرة من المقاطعة. ذلك أن

عـدم الالتـزام بمعاييـر حقـوق الإنسـان قـد يكبـد الحكومـة الإثيوبيـة مزيـدًا مـن الخسـائر، لأنهـا قـد تصبـح عرضـة لقطـع المسـاعدات مـن قبـل أطـراف متعـددة. ومـع ذلـك، أشـار الكاتـب إلـى أن فـرض الولايـات المتحـدة قيـودًا علـى تأشـيرات المسـئولين الإثيوبييـن والإريتريين المسـئولين عـن الفظائـع فـي تيجـراي يُعـد إجراءً مناسـبًا ونقطـة تحـول بـارزة، مـع التأكيـد علـى أن هنـاك مجالًا لتشـديد العقوبـات إذا لـم يُخفـف "آبـي أحمـد" مـن حـدة الصـراع. يضـاف إلـى ذلـك تجميـد أصـول المسـئولين الإثيوبييـن والإريتريين وشـبكاتهم الوطنيـة والدوليـة التي يديمـون مـن خلالهـا الصـراع ويسـتفيدون منهـا بشـكل شـخصي .

- لا شـكّ فـي تعـدد المخاطـر المحتملـة علـى الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة ممـا يُنـذر بهروبهـا مـن دولـة تمزقهـا الصراعـات، خصوصًـا فـي ظـل سـيطرة البنـك التجـاري الإثيوبـي (المملـوك للدولـة) علـى حوالـي نصـف القطـاع المصرفـي فـي البـلاد، ممـا يحـد بالتبعيـة مـن احتمـالات تطويـر الخدمـات الماليـة عبـر الهواتـف المحمولـة، ويتـرك آثـارًا سـلبية كبـرى علـى جـدوى الاسـتثمار. مـع الأخـذ فـي الاعتبـار أنـه مـن المتوقـع أن تسـاهم خدمـات الهاتـف المحمـول فيمـا يقـرب مـن 10% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي لإفريقيـا بحلـول عـام 2023، ممـا يؤكـد تنامـي أهميتهـا لنمـو الاقتصـاد الإثيوبـي.

- أمـا علـى الصعيـد الإقليمـي، فـإن هنـاك آثـارًا واضحـة مـن المتوقـع أن تنجـم عـن تعـدد أقطـاب الصـراع فـي الداخـل الإثيوبـي، وإن تمثـل أبرزهـا فـي زعزعـة الاسـتقرار بشـكل خطيـر فـي منطقـة القـرن الإفريقـي بأكملهـا، وهـي منطقـة لا تـزال تعانـي مـن توابـع الحـرب بيـن إثيوبيـا وإريتريـا التـي أودت بحيـاة مـا يصـل إلـى 100 ألـف شـخص، كمـا أدت إلـى حـرب إقليميـة بالوكالـة اسـتمرت لمـدة عقديـن .

- عـلاوةً علـى ذلـك، يهـدد هـذا الصـراع الحـدود السـودانية-الإثيوبية بسـبب موجات النزوح من الداخـل الإثيوبـي والتي اسـتمرت فـي التدفق منـذ بـدء الصـراع فـي تيجـراي، إذ يشـترك السـودان فـي حـدوده مع شـمال إثيوبيـا، لذلك أغلـق السـودان جزئيًـا حـدوده الشـرقية، ونشـر قواتـه فـي المنطقـة. وتتعـدد المؤشـرات علـى إقامـة ممـر لاسـتيراد الأسـلحة والحصـول علـى الإمـدادات عبـر السـودان. حيـث قـد يؤدي الصـراع الممتـد إلـى فـرار مئـات الآلاف مـن اللاجئيـن إلـى شـرق السـودان، وهـي منطقـة تعانـي بالفعـل مـن اضطرابـات طائفيـة كبـرى. وبالإضافـة إلـى الإثيوبييـن، فـإن هنـاك مـا يقـرب مـن 100 ألـف إريتـري يعيشـون فـي مخيمـات اللاجئيـن فـي تيجـراي. ويمكـن أن تـؤدي هـذه التدفقـات إلـى إثقـال المرحلـة الانتقاليـة فـي السـودان، وتفاقـم التوتـرات القائمـة بيـن المجتمعـات السـودانية والإثيوبيـة علـى طـول الحـدود.

- علـى جانـب آخـر، فـإن إثيوبيـا هـي أيضًـا واحـدة مـن أكبـر المسـاهمين فـي بعثـات حفـظ السـلام مـع الآلاف مـن القـوات فـي جميـع أنحـاء القـرن الإفريقـي بمـا فـي ذلـك فـي الصومـال. وتشـير التقاريـر إلـى أن إثيوبيـا بدأت بالفعـل فـي سـحب قواتهـا غيـر التابعـة لبعثـة الاتحـاد الإفريقـي فـي الصومـال، ممـا قـد يضعـف دعـم القـوات الصوماليـة، ويوفـر فرصًـا لحركـة الشـباب لاسـتعادة الأراضـي وتنفيـذ الهجمـات، ولا سـيما خـلال الانتخابـات المقبلـة .

ختامًا، لن تنحسر الأزمة في إثيوبيا في القريب بالنظر إلى استمرار أعمال العنف في أكثر من منطقة من ناحية، وتعدد المواجهات بين الحكومة الفيدرالية وجبهة تحرير التيجراي من ناحية ثانية، مما يجعل استقرار الدولة على المحك. ولا يمكن بأي حال من الأحوال حصر الصراع أو اختزاله بين الجانبين، ذلك أن تركيز الحكومة الفيدرالية ينصب بالأساس على كيفية البقاء في السلطة دون توجيه الاهتمام للأزمات في أوروميا والمناطق الجنوبية التي تحتاج أيضًا إلى اهتمام عاجل، ولذلك فإن الدعوة إلى الحوار دون اتخاذ بعض إجراءات بناء الثقة، مثل الإفراج غير المشروط عن السجناء السياسيين، لن تكون بداية موفقة وستعود بالبلاد إلى المربع صفر.

الهوامش

1. Ahmed Soliman, Ethiopia: Escalating Strife with Tigray May Lead to War, Chatham House, November 12, 2020, Available at: https://cutt.ly/TQjzyko

2. صلاح خليل، اتساع خريطة الصراعات الداخلية: إلى أين يأخذ آبي أحمد إثيوبيا؟ المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 29 إبريل 2021، متاح على: https://cutt.ly/1Qjm6mB

3. Kjetil Tronvoll, Ethiopia's Tigray War Is Fueling Amhara Expansionism, Foreign Policy, April 28, 2021, Available at: https://cutt.ly/DQjm48w

4. Steven Feldstein, Ethiopia's Conflict in Tigray Presents Hard Decisions, Carnegie Endowment, December 1, 2020, Available at: https://cutt.ly/8QjQafR

5. رحمة حسن، حصار آبي أحمد.. عدم اعتراف بشرعية الانتخابات وحرب عرقية شاملة، المرصد المصري، 26 يوليو 2021، متاح على: https://cutt.ly/jQjzYhJ

6. Witney Schneidman, Ethiopia, Human Rights, and the Internet, Brookings, June 15, 2021, Available at: https://cutt.ly/eQjzl6X

7. Ahmed Soliman, Op.cit.

8. International Crisis Group, Containing the Volatile Sudan-Ethiopia Border Dispute, International Crisis Group, June 24, 2021, Available at: https://cutt.ly/xQjQmA3

إصدار خاص
تونس.. تصحيح المسار
"خريف النهضة"
تصفح وحمل
نسختك الان
PDF
Adobe
ecss.com.eg

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
E-mail info@ecss.com.eg
Website ecss.com.eg
Social links /ecsstudies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo